

الآن

حمي الوطيس

أيها العطاوي!

الكوكب الناري الكاوي

المنقض على

ظهر بسام بن عبدالله العطاوي

حوار مع الدكتور بسام بن عبدالله العطاوي

في حكم صيام يوم عرفة

كشف كذبات، وتحريفات، وخيانات، وتدليسات

وتلبيسات الدكتور بسام بن عبدالله العطاوي!

تأليف

فضيلة الشيخ فوزي بن عبدالله بن محمد الحميدي الأثري

﴿فَمَنْ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾

((الجزء السابع))

بسم الله الرحمن الرحيم
الأفقُ المُعترضُ في السَّماءِ

في وجه المتساهلين برواية الأحاديث الضعيفة
في الكتب، والخطب، والمحاضرات، والدروس

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((قاعدة جليلة)) (ص ١٦٢):
(والمقصود أن هذه الأحاديث التي تُروى في ذلك من جنس أمثالها من الأحاديث
الغريبة المنكرة بل الموضوعة، التي يرويها من يجمع في الفضائل والمناقب؛ الغثَّ
والسمين، كما يوجد مثل ذلك فيما يصنف في فضائل الأوقات، وفضائل العبادات
وفضائل الأنبياء، والصحابة، وفضائل البقاع ونحو ذلك، فإن هذه الأبواب فيها أحاديث
صحيحة، وأحاديث حسنة وأحاديث ضعيفة، وأحاديث كذب موضوعة، ولا يجوز أن
يعتمد في الشريعة على الأحاديث الضعيفة التي ليست صحيحة ولا حسنة.

لكن أحمد بن حنبل وغيره من العلماء جَوَّزُوا أن يروى في فضائل الأعمال ما لم
يُعلم أنه ثابت إذا لم يعلم أنه كذب.

وذلك أن العمل إذا علم أنه مشروع بدليل شرعي، وروي في فضله حديث لا
يعلم أنه كذب جاز أن يكون الثواب حقاً، ولم يقل أحد من الأئمة إنه يجوز أن يجعل
الشيء واجباً أو مستحباً بحديث ضعيف، ومن قال هذا فقد خالف الإجماع! ...
ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذي ليس بصحيح، ولا حسن
فقد غلط عليه). اهـ

وقال الشيخ الألباني رحمه الله في ((صحيح الترغيب والترهيب)) (ج ١
ص ٥٤): (عاقبة التساهل برواية الأحاديث الضعيفة وكنتم بياها:

والحقيقة؛ أن تساهل العلماء برواية الأحاديث الضعيفة ساكتين عنها قد كان من أكبر الأسباب القوية التي حملت الناس على الابتداع في الدين؛ فإن كثيراً من العبادات، التي عليها كثير منهم اليوم إنما أصلها اعتمادهم على الأحاديث الواهية، بل والموضوعة). اهـ

قلت: وهذا مما يؤكد علينا وجوب التحذير من نشر الأحاديث الضعيفة؛ لما فيه من التعاون على تنقية حديث النبي ﷺ مما ليس من حديثه؛ لانتشار الأحاديث الضعيفة في الكتب، وتداولها على ألسنة الكتّاب، والخطباء، والوعاظ على اختلاف طبقاتهم، واختصاصاتهم في بلدان المسلمين.^(١)

قال الشيخ الألباني رحمه الله في ((الضعيفة)) (ج ١ ص ٦): (وهذا مما يؤكد علينا وجوب الاستمرار في نشر الأحاديث الضعيفة والموضوعة؟ تحذيراً للناس منها، وقياماً بواجب بيان العلم، ونجاةً من إثم كتمانها). اهـ

وقال الشيخ الألباني رحمه الله في ((الضعيفة)) (ج ١ ص ١٠): (من المصائب العظمى التي نزلت بالمسلمين منذ العصور الأولى انتشار الأحاديث الضعيفة والموضوعة بينهم... وقد أدّى انتشارها إلى مفاسد كثيرة، منها: ما هو من الأمور الاعتقادية الغيبية، ومنها: ما هو من الأمور التشريعية). اهـ

(١) لأن هذه الأحاديث الضعيفة، وضعت من أهل الأهواء لغايات مختلفة، وأغراض متباينة؛ منها: السياسة الحزبية، ومنها: العصبية المذهبية، ومنها: التقرب بالبدع في الدين، وغير ذلك.

وهي منتشرة في كتب: ((الفقه))، و((التفسير))، و((الفضائل))، وغيرها، وقد أودعها أناس ممن لا عناية لهم بالحديث، وضبطه، ومعرفة أصوله، والله المستعان.

وانظر: ((الضعيفة)) للشيخ الألباني (ج ١ ص ٦).

وقال الشيخ الألباني رحمه الله في ((الضعيفة)) (ج ١ ص ١١): (فجهلوا بسبب ذلك حال الأحاديث التي حفظوها عن مشايخهم، أو يقرؤونها في بعض الكتب التي لا تتحرى الصحيح الثابت، ولذلك لا نكاد نسمع وعظاً لبعض المرشدين، أو محاضرة لأحد الأساتذة، أو خطبة من خطيب؛ إلا ونجد فيها شيئاً من تلك الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وهذا أمر خطير، يُخشى عليهم جميعاً أن يدخلوا بسببه تحت وعيد قوله ﷺ: ((مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)). حديث صحيح متواتر. فإنهم، وإن لم يتعمدوا الكذب مباشرة، فقد ارتكبه تبعاً؛ لنقلهم الأحاديث التي يقفون عليها جميعها، وهم يعلمون أن فيها ما هو ضعيف، وما هو مكذوب قطعاً، وقد أشار إلى هذا المعنى قول النبي ﷺ: ((كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِباً أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ)) رواه مسلم في ((مقدمة صحيحه)) (١/٨)، وغيره من حديث أبي هريرة). اهـ



ذكر الدليل على تفنيده الشواهد

لحديث أبي قتادة رضي الله عنه في: ((صوم يوم عرفة))

التي ذكرها الدكتور بسام العطاوي المعارض والتي لم يذكرها، ليتبين

للناس غشه، وتدليس، وتلبيسه في الدين، وجهله

في علم الحديث

اعلم رحمك الله أن العطاوي المقلد كتب هذه ((المذكرة البالية)) في ((سنية صوم يوم عرفة))، وهي في الحقيقة تدل على جهله في علم الحديث، والتخريج، والعلل، والجرح والتعديل.

بل ورأيت العجب العجاب ممن تابعه على ذلك في اجتماعهم على القول ((بسنية صوم يوم عرفة))؛ بأحاديث شاذة، ومنكرة، بل وتقليد بعضهم لبعض في ذلك، وفي طريقة الاستدلال بما لا يصح من الأدلة رواية ودراية، وتأويلهم للنصوص الصحيحة الصريحة المخالفة لهم من الأحاديث النبوية، والآثار السلفية، والأقوال المرضية؛ لبعض الأئمة المتبوعين، وتجاهلهم لها؛ كأنها لم تكن شيئاً مذكوراً!؛ الأمر الذي جعلني أشعر أنهم جميعاً قد كتبوا ما كتبوا مستسلمين للعواطف البشرية، والاندفاعات الشخصية، والتقاليد البلدية، والتعصب المذهبية، وليس استسلاماً للأدلة الشرعية؛ لأن ما ذكروه من الأدلة على مذهبهم هم يعلمون جيداً أنها لم تكن خافية عليّ؛ لأنهم رأوها في كتبي مع الجواب عنها، والاستدلال بما يعارضها من الأدلة الشرعية! (١)

(١) واعلم أيها العطاوي أن هذا العلم لا تستطيع أن تحصره في أناس دون أناس، لأنه مفرق في الأمة، فأنت تجهل!، وغيرك يعلم!، فسلم للذي يعلم إن كنت لا تعلم!.

قال تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦].

وقال الحافظ الذهبي رحمه الله في ((السير)) (ج ١٢ ص ٦٨): (والعلم بحر لا ساحل له، وهو مفرق في الأمة، موجود لمن التمس). اهـ

قلت: فقد يوفق الله تعالى المتأخر إلى تحرير أصل لم يفتحه للمتقدم مع سعة علمه، فافهم لهذا يا هذا!.

وهذا العطاوي المعترض أتى بهذه الشواهد في ((مذكرته البالية)) لإثبات حديث: ((صوم يوم عرفة))، وهي شواهد لا تسمن، ولا تغني من جوع! قلت: وهي عند التحقيق ليست بشيء، فأنا أوردُها جملةً، ثُمَّ أَكْرِ عليها بالرَدِّ تفصيلاً، والله المستعان، وعليه التُّكلان.

١) أما حديث قتادة بن النعمان رضي الله عنه.

فأخرجه ابن ماجه في ((سننه)) (ج ٣ ص ٢١٢)، والطبراني في ((المعجم الكبير)) (ج ١٩ ص ٤ و ٥)، وضياء الدين المقدسي في ((فضائل الأعمال)) (ص ٢٦٠)، وابن عبد البر في ((التمهيد)) (ج ٢١ ص ١٦٢)، وابن زنجويه في ((الأمال)) (ج ٩ ص ٤٠٧ - جمع الجوامع) من طرق عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، عن عياض بن عبد الله، عن أبي سعيد الخدري عن قتادة بن النعمان رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ((مَنْ صَامَ يَوْمَ عَرَفَةَ غُفِرَ لَهُ سَنَةٌ أَمَامَهُ، وَسَنَةٌ بَعْدَهُ))؛ وهذا لفظ ابن ماجه، والطبراني، وأما لفظ ابن عبد البر: ((صَوْمُ يَوْمَ عَرَفَةَ كَفَّارَةُ سَنَتَيْنِ سَنَةٍ أَمَامَهُ، وَسَنَةٍ خَلْفَهُ)).

حديث منكر

قلت: وهذا سنده ضعيف جداً، فيه إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وهو متروك الحديث، قال عنه أحمد: لا تحل عندي الرواية عنه، وقال مرة: ما هو بأهل أن يُحملَ عنه، ولا يُروى عنه^(١)، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال ابن معين: ليس

(١) قلت: فنهى الإمام أحمد عن حديثه!، والعطاوي يحل حديثه في الشواهد!، بقوله في ((التَّصَفُّه)) (ص ١٤): (شواهد خاصة للحديث: وهذه الشواهد كثيرة!، تنص على صوم يوم عرفة وفضله، وأكثرها لا تخلو أسانيداً من ضعف!، لكنها بمجموعها تقوي الحديث) فوق في الحفرة التي حفرها!، اللهم غفرًا.

بشيء لا يكتب حديثه، وقال البخاري: تركوه!، وقال ابن المديني: منكر الحديث، وقال الدارقطني: متروك.^(١)

قلت: فملته: لا يستشهد به؛ لشدة ضعفه، ونكارة متنه!؛ لأنه يروي أحاديث منكرة، ولا يحتجون بحديثه!.

والإسناد ضعفه البوصيري في ((إتحاف الخيرة المهرة)) (ج ٣ ص ٤١٨). وذكره المزني في ((تحفة الإشراف)) (ج ٨ ص ٢٨٠) بهذا الإسناد، والسيوطي في ((جمع الجوامع)) (ج ٩ ص ٤٠٧).

قلت: ومع ذلك؛ فقد كَتَمَ **العطاوي** المقلد هذا كله حيث أشار في ((النّصف)) (ص ١٤) إلى هذا الحديث بأنه يصلح في الشواهد، ويقوي حديث أبي قتادة رضي الله عنه؛ لَيْسَلَمَ له مراده!.

وإمعاناً في التلبيس، والتدليس، والتغير بالقراء؛ فقد **دمج المعترض** في ((مذكرته البالية)) (ص ١٤)؛ حديث قتادة بن النعمان رضي الله عنه، وحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، والأحاديث الأخرى؛ على أنها من الشواهد!، وهي كلها شواهد منكرة.

قلت: فوق اختلاف فيها بسبب ضعف الرواة وضبطهم لهذا الأحاديث، ولم يتبين ذلك **العطاوي** المعترض بسبب ضعفه في إدراك علل الأحاديث، والأسانيد، لكنه ماذا فعل فقط دمجها بكلمة له في ((النّصف)) (١٤): (وهذه الشواهد كثيرة، تنص على

(١) انظر: ((الضعفاء الصغیر)) للبخاري (ص ١٧)، و((الكامل في ضعفاء الرجال)) لابن عدي (ج ١٠ ص ٣٢٠)، و((الضعفاء الكبير)) للعقيلي (ج ١ ص ١١٧)، و((التقريب)) لابن حجر (ص ١٣٠)، و((الجرح والتعديل)) لابن أبي حاتم (ج ٢ ص ٢٢٧)، و((ميزان الاعتدال)) للذهبي (ج ١ ص ١٩٣)، و((تهذيب الكمال)) للمزي (ج ٢ ص ٤٥٠)، و((الضعفاء والمتروكين)) لابن الجوزي (ج ١ ص ١٠٢).

صوم يوم عرفة وفضله، وأكثرها لا تخلو أسانيدها من ضعف^(١) لكنها بمجموعها تقوي الحديث). اهـ

قلت: فكيف تعتبره شاهداً، وفيه إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة^(٢)، وهو واهي الحديث، لا يحتج به.

فعن عُثْبَةَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ قَالَ: ((جَلَسَ إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي فَرْوَةَ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ يُحَدِّثُ، وَالزُّهْرِيُّ إِلَى جَانِبِهِ فَجَعَلَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ... فَلَمَّا أَكْثَرَ، قَالَ الزُّهْرِيُّ: قَاتَلَكَ اللَّهُ يَا ابْنَ أَبِي فَرْوَةَ مَا أَجْرَأَكَ عَلَى اللَّهِ، أَلَا تَسْنِدُ حَدِيثَكَ، إِنَّكَ لَتَحَدِّثُ بِأَحَادِيثَ لَيْسَ لَهَا حُطْمٌ وَلَا أَزِمَّةٌ!)).^(٣)

ومن هذه الأحاديث التي لا حُطْمٌ لها، ولا أَزِمَّةٌ؛ حديث: ((صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ)).

قلت: إذاً فالشواهد التي أشار إليها بقوله في ((النصفة)) (ص ١٤ و ١٦)؛ التي ذكرها لا تشدُّ حديث أبي قتادة رضي الله عنه في ((صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ)) شيئاً، لأنها منكورة.

(١) قلت: إذا كان فيها ضعف كما تزعم، فلماذا لم تذكرها للقراء مخرجة بأسانيدها؟! لكي تعرف عللها، أم أنه التدليس، والتلبيس على القراء، اللهم غفرًا.

(٢) قلت: ولم يبين المعترض أن إسحاق بن أبي فروة، متروك الحديث، ليوهم القراء أن الشاهد خفيف الضعف!، وأنه يصلح للشواهد!، وهو لا يصلح لها، فسقط هذا الشاهد، فسقط العطاوي في الكذب!.

قال الإمام أحمد في ((العلل)) (ص ١٥١): سمعت إسماعيل بن إبراهيم، وهو يقول: (أعوذ بالله من الكذب وأهله!).

(٣) أثر صحيح.

أخرجه العقيلي في ((الضعفاء الكبير)) (ج ١ ص ١١٧)، وابن حبان في ((المجروحين)) (ج ١ ص ١٣١)، وابن عدي في ((الكامل)) (ج ١ ص ٣٢٧).

وإسناده صحيح.

فرواه ابن ماجه في ((سننه)) (ج ٣ ص ٢١٢)، وغيره من طريق إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة عن عياض بن عبدالله به؛ بذكر: ((قتادة بن النعمان))!.

قال الهيثمي في ((مجمع البحرين)) (ج ٣ ص ١٤٢): (وهو عند ابن ماجه؛ إلا أنه جعل من رواية أبي سعيد عن قتادة بن النعمان).

وأورده البوصيري في ((إتحاف الخيرة)) (ج ٣ ص ٤١٨)؛ ثم قال: (رواه ابن ماجه من حديث أبي سعيد عن قتادة بن النعمان عن النبي ﷺ؛ بسند ضعيف).

ورواه عبد بن حميد في ((المنتخب)) (ج ٢ ص ١١٢)، وغيره من طريق ابن لهيعة عن إسحاق بن عبدالله عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه؛ بدون ذكر: ((قتادة بن النعمان))!.

وأورده ابن حجر في ((المطالب العالية)) (ج ١١ ص ١٧١)؛ ثم قال: (رواه ابن ماجه من هذا الوجه، فزاد عن أبي سعيد عن قتادة بن النعمان، وإسحاق ضعيف جداً). فلا يتشهد به.

ورواه البزار في ((المسند)) (ج ١ ص ٤٩٣ - كشف الأستار) من طريق عمر بن صهبان عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبدالله عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وأورده البوصيري في ((إتحاف الخيرة)) (ج ٣ ص ٤١٨)؛ ثم قال: (رواه عبد بن حميد، والبزار، والطبراني في ((الأوسط))؛ بسند ضعيف).

قلتُ: فأبي الأسانيد هذه تصلح للشواهد:

فالإسنادان الأولان فيهما إسحاق بن أبي فروة، وهو متروك الحديث لا يحتج به في الحديث، فهو تالف^(١) فمثله لا يستشهد به.

(١) فكيف يجزم العطايي بحسنه في الشواهد مُقلِّداً؟! فانظر كيف راجَّ عليه ما حذَّر منه، فنعوذ بالله من الهوى.

والإسناد الثالث فيه عمر بن صهبان، وهو متروك الحديث أيضاً، فالإسناد ساقط، فلا اعتبار بهذه المتابعات، لأنها واهية بمرّة!.
 وأورده الهيثمي في ((مجمع الزوائد)) (ج ٣ ص ١٨٩)؛ ثم قال: رواه البزار، وفيه

عمر ابن صهبان، وهو متروك!. فلا يستشهد به!.
 قلت: وفي الأسانيد اختلاف شديد أيضاً، فتحصّل من هذا وجود اضطراب شديد في سنده، وهذه علة أخرى!.
 إذاً فالإسناد غير محفوظ، والمتن غير معروف، وهو منكر.

فانظر كيف يسكّط العطاوي عن هذا التحقيق كلّه ويطويه، وهذا يدل على جهله بعلم الحديث، ومعرفة علله!.
 فهل يقال بعد ذلك أنه شاهدٌ ... أم أنه تحسين الألفاظ؛ لتغيير القراء، والتّلبيس عليهم!، وبخاصة أنه لم يكتُب هذا التعليق إلا من أجل التشويش على أهل الحديث!، فلا قوة إلا بالله!.

قلت: فهذه الغفلة البالغة من العطاوي تمنع من القول بقبول بحثه في العلم، فنعوذ بالله من الجهل.

إذاً لا يقبل هذا الحديث في الشواهد، والمتابعات؛ لأنه مما افتُعل في الدين، وأُدخل في حكم صوم يوم عرفة زوراً وبهتاناً، فلا يصار إلى حُسنه في الشواهد.

(٢) وأما حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه:

فأخرجه عبد بن حميد في ((المنتخب من المسند)) (ج ٢ ص ١١٢)، وسليم الرازي في ((الترغيب والترهيب)) (ج ٤ ص ٢١٢ - فيض القدير)، وأبو العباس الأصم في ((حديثه)) (ص ٢٢٢)، وابن عساكر في ((تاريخ دمشق)) (ج ٤٣ ص ٢٣٠) من طريقين عن ابن لهيعة، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة، عن عياض بن عبدالله بن

سعد، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: ((مَنْ صَامَ يَوْمَ عَرَفَةَ غُفِرَ اللَّهُ لَهُ سَنَتَيْنِ، سَنَةً قَبْلَهُ، وَسَنَةً بَعْدَهُ))، وجاء في حديث الأصم، وابن عساكر من غير لفظة: ((سَنَتَيْنِ))!.

حديث منكر

قلت: وهذا سنده كسابقه واهٍ، فيه إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة وهو متروك لا يحتج به في الحديث، وبه أعله ابن حجر في ((المطالب العالية)) (ج ١١ ص ١٧١)؛ بقوله: (وإسحاق ضعيف جداً)، وضعف الإسناد البوصيري في ((إتحاف المهرة)) (ج ٣ ص ٤١٨)، وقد خولف في هذا الإسناد بعدم ذكر: ((قتادة بن النعمان))، وهذا علة أخرى، لم يتطرق المعترض إلى تخريج هذا الحديث، بل أشار إليه بقوله في ((مذكرته البالية)) (ص ١٤)؛ بقوله: (شواهد خاصة للحديث؛ وهذه الشواهد كثيرة!).

قلت: وهذا تقليد منه، وتحريف، وغش في علم الحديث، وإلا كيف هذا العطاوي المقلد يسكت عن هذه العلل الخطيرة، فهذا قدح صريح بعدالة هذا المعترض الذي يغش ويحرف! والعياذ بالله.

وأعله العراقي بإسحاق بن أبي فروة؛ كما في ((فيض القدير)) للمناوي (ج ٤ ص ٢١٢).

وأخرجه البزار في ((المسند)) كما في ((كشف الأستار)) للهيثمي (ج ١ ص ٤٩٣) من طريق عبيد الله بن موسى، حدثنا عمر بن صهبان - وهو عمر بن عبدالله ابن صهبان-، عن زيد بن أسلم، عن عياض بن عبدالله، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((مَنْ صَامَ يَوْمَ عَرَفَةَ غُفِرَ لَهُ سَنَةٌ أَمَامَهُ، وَسَنَةٌ خَلْفَهُ، وَمَنْ صَامَ عَاشُورَاءَ غُفِرَ لَهُ سَنَةٌ)).

حديث منكر

قلتُ: وهذا سنده ساقط، فيه عمر بن صُهْبَان، وهو متروك الحديث، قال عنه البخاري: منكر الحديث، وقال ابن معين: لا يساوي فلساً، وقال مرةً: ضعيف الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، وأبو زرعة: ضعيف الحديث واهي الحديث، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، وقال الدارقطني: متروك الحديث، وقال الذهبي: تركوه! ^(١) فمثله: لا يستشهد به!، لشدة ضعفه، ونكارة متنه!.

وقال البزار: لا نعلم رواه هكذا؛ إلا عمر بن صُهْبَان، وليس بالقوي!.

وقال الشيخ الألباني في ((إرواء الغليل)) (ج ٤ ص ١١١): إسناده البزار؛ ضعيف جداً!.

والإسناد ضعفه البوصيري في ((إتحاف الخيرة المهرة)) (ج ٣ ص ٤١٨).

وأورده الهيثمي في ((مجمع الزوائد)) (ج ٣ ص ١٨٩)؛ ثم قال: رواه البزار، وفيه عمر ابن صُهْبَان، وهو متروك!.

وذكره ابن حجر في ((مختصر زوائد مسند البزار)) (ج ١ ص ٤٠٧).

وأخرجه الطبراني في ((المعجم الأوسط)) (ج ٢ ص ٣٠٨) من طريق سلمة بن الفضل قال: حدثنا الحجاج بن أرطاة عن عطية بن سعد عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ كَفَّارَةُ السَّنَةِ الْمَاضِيَةِ، وَالسَّنَةِ الْمُقْبِلَةِ)).

حديث منكر

(١) انظر: ((تأذيب الكمال)) للمزي (ج ٢١ ص ٣٩٨)، و((الضعفاء الصغير)) للبخاري (ص ٧٩)، و((الضعفاء والمتروكين)) للنسائي (ص ٨٣)، و((الجرح والتعديل)) لابن أبي حاتم (ج ٦ ص ١١٦)، و((الضعفاء والمتروكين)) لابن الجوزي (ج ٢ ص ٢١١)، و((الضعفاء الكبير)) للعقيلي (ج ٣ ص ٩١٤)، و((المغني في الضعفاء)) للذهبي (ج ٢ ص ٤٦٩).

قلت: وهذا سنده ضعيف جداً، فيه عطية بن سعد العوفي، وهو ضعيف، ومدلس وقد عنعن، وفيه كذلك حجاج بن أرطاة، وهو ضعيف، ومدلس وقد عنعن، وسلمة بن الفضل الأبرش ضعيف الحديث.^(١)

وذكر ابن حجر حديثاً في ((مختصر الزوائد)) (ج ١ ص ٣٦٣) من رواية: عطية العوفي، ثم قال: وعطية ضعيف الحديث!.

قلت: مع أن إسناده وإه بكرة، إلا أن المنذري أورده في ((الترغيب والترهيب)) (ج ٢ ص ٧٦) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، ثم قال: رواه الطبراني في ((الأوسط)) بإسناد حسن!.

واتبعه الهيثمي في ((مجمع الزوائد)) (ج ٣ ص ١٨٩) فذكره ثم قال: وإسناد الطبراني حسن!.

قلت: وهذا من أخطائهما في التحسين.

قال الشيخ الألباني في ((إرواء الغليل)) (ج ٤ ص ١١٠): (وهذا إسناد مسلسل بالضعفاء^(٢))، عطية: وهو العوفي فمن دونه، فلا أدري كيف اتفق المنذري والهيثمي على تحسينه، ووجود واحد منهم في إسناد ما يمنع من تحسينه، فكيف وفيه ثلاثتهم؟!).

فتأمل التدليس من العطاوي عناداً وخيانة! بإشارته على هذا الشاهد بدون تخرجه، وبيان شدة ضعفه، وهذا يدل على شدة كذبه، وشدة غفلته في الحديث!.^(٣)

(١) انظر: ((تذويب الكمال)) للزمي (ج ٥ ص ٤٢٠)، و(ج ٢٠ ص ١٤٥)، و((الضعفاء)) للنسائي (ص ٨٥)، و((ميزان الاعتدال)) للذهبي (ج ٢ ص ٣٨٢)، و((تعريف أهل التقديس)) لابن حجر (ص ١٦٤ و ١٦٦).

(٢) قلت: وفي ذلك تعرية العطاوي من دعاويه العريضة الباطلة، وكشف خوافيه العاطلة!.

(٣) وهذا العطاوي ممن يحسب أنه على شيء من هذا العلم، وليس على شيء، اللهم غفرًا.

قلتُ: فالعبرة ليست بكثرة الطرق، وتعددتها، ولكن العبرة بكونها محفوظة سالمة من العلل القادحة، والوهم والخطأ.

وعلى هذا فيتعين عند النظر في الطرق تمحيصها، والتدقيق فيها، والتأكد من سلامتها من النكارة، والعلل القادحة قبل الاعتداد بها في الشواهد، والمتابعات، والاستفادة منها في تقوية الأحاديث!.

قال ابن عبد الهادي رحمه الله: (وكم من حديث كثر طرقه، وهو حديث ضعيف، بل قد لا يزيد الحديث كثرة الطرق إلا ضعفاً!).^(١) اهـ

قلتُ: فالمنكر لا يعتبر به، ولا يحتاج إليه في باب الاعتضاد، وشد الطرق؛ لعدم صلاحيته لذلك، ولا يستأنس به في مجال الاستدلال^(٢)، فافطن لهذا ترشد.

قال الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله في ((الضعيفة)) (ج ٥ ص ٣٩٨)؛
عن حديث آخر: (وبالجملة، فهذه المتابعات كلها واهية جداً، فلا يزداد الحديث بها إلا وهناً!). اهـ

قلتُ: وكذلك رمز لصحة حديث قتادة بن النعمان رضي الله عنه السيوطي في ((الجامع الصغير)) (ص ٥٣١)؛ رقم (٨٧٨١)؛، وتابعه الشيخ الألباني في ((صحيح الجامع)) (٦٣٣٥)، وصححه بمجموع الشواهد؛ كما في ((الضعيفة)) (ج ١ ص ٤١١)؛، وفي ((صحيح الترغيب والترهيب)) (١٠١١) (ج ١ ص ٥٩٠)، وفي ((صحيح سنن ابن ماجه)) (ج ١ ص ٢٨٩) وقال: (صحيح بما قبله)؛ يعني: بحديث أبي قتادة رضي الله عنه. وهذا

(١) انظر: ((نصب الراية)) للزيلعي (ج ١ ص ٥٩ و ٦٠).

(٢) وهؤلاء المقلدة إذا جاء حديث ضعيف يخالف مذهبهم، يَبَيِّنُوا وجه الطعن فيه، وإن كان موافقاً لمذهبهم، سكتوا عن الطعن فيه، وهذا يُنبئ عن قِلَّةِ دين، وغَلَبَةِ هوى!

وانظر: (((التحقيق))) لابن الجوزي (ج ١ ص ٣).

ذهول عجيب، لأن الحديث لا يصح كشاهد، لأنه شديد الضعف، فيجب حذفه من ((صحيح الجامع))! والله المستعان.

والعجيب أن المناوي أعله في ((فيض القدير)) (ج ٦ ص ١٦٢)؛ ب((هشام بن عمار))!، وهو قد كبر فصار يتلقن؛ كما في ((التقريب)) لابن حجر (ص ١٠٢٢)، وهذا قصور لا يخفى، بل وأعجب من ذلك أنه أعله أيضاً ب((عياض بن عبد الله))!!، وهو ثقة، كما في ((التقريب)) لابن حجر (ص ٧٥٦).

حيث قال المناوي: ((رمز المصنف)) لصحته؛ مع أن فيه: ((هشام بن عمار^(١))) وفيه مقال سلف، و((عياض بن عبد الله^(٢)))، قال: في ((الكاشف)) قال أبو حاتم: ليس بالقوي^(٣).

قلتُ: وهذا وهم من المناوي؛ فإن الذي قال عنه أبو حاتم: (ليس بالقوي)؛ هو: ((عياض بن عبد الله الفهري)) من رجال مسلم، وفيه: ((ضعف))، وهو متأخر، وليس هو: ((عياض بن عبد الله بن سعد))؛ الذي في الإسناد، فإنه من رجال البخاري ومسلم، وهو ((ثقة))، ولم يذكره أبو حاتم بشيء، فانتبه^(٤).

ثم العجب العجاب أن المناوي في ((التيسير)) (ج ٢ ص ٤٢٥) قال: (إسناده حسن!)، حيث تابع في ذلك: المنذري، والهيثمي!، والله المستعان.

(١) انظر: ((الكاشف)) للذهبي (ج ٣ ص ٣٣٧)، و((المغني في الضعفاء)) له (ج ٢ ص ٧١١).

(٢) انظر: ((الكاشف)) للذهبي (ج ٢ ص ٣١٣)، و((المغني في الضعفاء)) له (ج ٢ ص ٢٩٠).

(٣) وانظر: ((التنوير شرح الجامع الصحيح الصغير)) للصنعاني (ج ١٠ ص ٣٧٨).

(٤) وانظر: ((تهذيب الكمال)) للمزي (ج ٢٢ ص ٥٦٧ و ٥٦٩)، و((تهذيب التهذيب)) لابن حجر (ج ٨ ص ٢٠١)، و((المرح والتعديل)) لابن أبي حاتم (ج ٦ ص ٤٠٨ و ٤٠٩).

وقد ذهل عن علة هذا الحديث الحقيقة المنذري، والهيشمي، كما ذهل عنها المناوي، وهي الضعف، والاضطراب^(١)؛ كما فصلت ذلك في التخريج السابق.

قلتُ: فهذا الحديث غير محفوظ من أصله، فلا يحتج به في الأحكام يا أنام.

ورأيت وهماً آخر للشيخ الألباني رحمه الله في ((صحيح الجامع)) (٣٨٠٥)، (ج ٢ ص ٧٠٩)؛ حيث ذكر حديث: ((صَوْمُ يَوْمٍ عَرَفَةَ كَفَّارَةُ السَّنَةِ الْمَاضِيَةِ، وَالسَّنَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ))، وصححه من رواية: الطبراني في ((المعجم الأوسط)) (٢٠٨٥)؛ عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وقد تبع السيوطي في ((الجامع الصغير)) (ص ٣١٢)؛ رقم: (٥٠٥٧)، وصححه أيضاً بمجموع الشواهد في ((صحيح الترغيب والترهيب)) (١٠١٣)، (ج ١ ص ٥٩٠).

وهذا وهم ظاهر؛ وإلا كيف يصحح إذا كان فيه هؤلاء الضعفاء!، سلمة بن الفضل، والحجاج بن أرطاة، وعطية العوفي!، فهو مسلسل بالضعفاء.

قلتُ: فكان ينبغي للشيخ الألباني خذفه من ((صحيح الجامع))، والله ولي

التوفيق.

وكذلك ذهل الصنعاني في ((التنوير)) (ج ٧ ص ١٣)؛ عن هذه العلة الواهية، وضعفه بـ((الحجاج بن أرطاة^(٢)))!، وهذا قصور لا يخفى.

قلتُ: هذا كله تغافل عنه العطاوي؛ مُلقاً الكلام على عَوَاهِنِهِ؛ دُونَمَا تحقيق، أو

تَدْقِيقٌ!.

إذاً ذكره لهذا الحديث؛ لا وزنَ له، ولا قيمة له، والله المستعان.

(١) قلتُ: وهذا الاضطراب يكفي وحده في تضعيف الحديث، فكيف بضعف الرواة، والله المستعان.

(٢) وانظر: ((المغني في الضعفاء)) للذهبي (ج ١ ص ١٤٩).

أليس هذا تلبساً شديداً، وتدليساً مكيداً؟!، فتأمل.

وأيضاً بيان ما أودعه **العطاوي** في كلامه هنا من تلبس، وهو ما تجاهله، وتغافل عنه؛ ظاناً أن لن يتنبه إليه أحد، ولن يتعقبه أحد!، فأشار إلى الحديث في الجملة على أنه شاهد مع ما فيه من اضطراب، واختلاف في سنده، ومتمنه^(١)، اللهم غفرًا.

فرواه إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري عن قتادة بن النعمان رضي الله عنه.

أخرجه ابن ماجه في ((سننه)) (ج ٣ ص ٢١٢)، والطبراني في ((المعجم الكبير)) (ج ١٩ ص ٤ و ٥)، وابن عبد البر في ((التمهيد)) (ج ٢١ ص ١٦٢).

ورواه ابن لهيعة عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن عياض بن عبد الله بن سعد عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ ... فذكره. ولم يذكر: ((قتادة بن النعمان)).

أخرجه عبد بن حميد في ((المنتخب)) (ج ٢ ص ١١٢)، وابن عساكر في ((تاريخ دمشق)) (ج ٤٣ ص ٢٣٠).

ورواه عمر بن صُهبان عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ ... فذكره؛ فزاد ((زيد بن أسلم)) في الإسناد، وأسقط: ((قتادة بن النعمان)).

أخرجه البزار في ((المسند)) (ج ١ ص ٤٩٣ - الزوائد).

ورواه الحجاج بن أرطاة عن عطية بن سعد عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ ... فذكره.

(١) فما أبلد من يحتج بهذه الأحاديث الباطلة؛ ليعارض بها الأحاديث الثابتة!

أخرجه الطبراني في ((المعجم الأوسط)) (ج ٢ ص ٣٠٨).

فحصلَ من هذا وجودُ اضطرابٍ شديد في سنده، واختلاف فيه من الرواة.

فهل يقال بعد هذا: وله شواهد، فهذا تلبيس، وتدليس!

قلتُ: فتقوية الحديث بالمتابعات، والشواهد لها ضوابط من أبرزها: التأكد من كونها محفوظة سالمة من الخطأ والوهم!، إذ إن تعدد الطرق من راوٍ قد تكون بسبب اضطرابه، أو اضطراب من يروي عنه، وقد تكون الطرق الكثيرة ترجع إلى طريق واحد، وما يظن أنه شاهد يكون خطأ من بعض الرواة!

فهذه التبيهات وحدها كافية لنقض ((مذكرته))^(١) من أسسها، فكيف بك أيها

المسلم إذا علمت بطوامه الأخرى في تخريج الأحاديث، والاحتجاج بها!

فانظر إلى أي هوة سقط هذا الرجل؛ أبكذبه وتضليله، وتلبيسه، أم بعظيم غفلته،

وشدة حمقه، أم بضحالة عقله، واستفحال جهله!

قلتُ: إن مَنْ كان هذا حاله؛ حقيقٌ بأن يُرثى مآله، ويُطرح مقاله؛ لعلَّ المغرورين

بتخريجه لأحاديث صوم عرفة يكتشفون حقيقته، فتظهر لهم فعالة سريرته!

قلتُ: ولعل نُنبّه على أمر وقع بالخطأ في ((المسند)) للطيالسي (ص ٨٤)، رقم

(٦٠٢)؛ في ((الطبعة القديمة)) بـ ((دار المعرفة)) ببيروت، لبنان، وهذه النسخة فيها

سقط في حديث: ((زيد بن ثابت)) رضي الله عنه، ثم بعد السقط دخل حديث: ((صَوْمُ يَوْمِ

عَرَفَةَ))! فيه، وهو ليس منه بلا شك، وهذا من الناسخ في ((النسخة القديمة))، كما هو

ظاهر فيها، فدخل حديث في حديث بسبب وهم الناسخ عندما كان يطبع الكتاب،

فلم يهتم به!، اللهم غفرًا.

(١) ولقد بناها على رَحِمٍ مَهُول من التدليس، والتلبيس على القراء، والعياذ بالله.

فجاء هكذا في ((النسخة القديمة)) (ص ٨٤)؛ رقم: (٦٠٢)؛ قال الطيالسي حدثنا وهيب عن داود بن أبي هند عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري قال: ((لما توفي رسول الله ﷺ قام خطباء الأنصار، فجعل بعضهم يقول: يا معشر المهاجرين أن رسول الله ﷺ كان إذا بعث رجلاً منكم قرنه برجل منا، فنحن نرى أن يلي هذا الأمر رجلاً؛ رجل منكم، ورجل منا، فقام زيد بن ثابت فقال^(١)

يا رسول الله، فما تقول في صوم يوم عرفة، قال: إني لاحتسب على الله عز وجل أن يكفر السنة التي قبلها، والسنة التي بعدها)).

هكذا أُقْحِمَ هذا اللفظ، وهو غير موجود في ((المسند)) للطيالسي أصلاً، وهذه النسخة فيها أخطاء كثيرة، فقد اعترأها النقص، والتصحيف، والتحريف، والسقط، والتي طبعت في ((دار المعرفة)) ببيوت، لبنان.

قال الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي في ((مقدمته لمسند الطيالسي)) (ج ١ ص ١٢): (وإن من نفائس كتب السنة النبوية، وأصلها المهمة مسند الإمام أبي داود سليمان بن داود الطيالسي، المتوفي سنة (٢٠٤هـ) رحمه الله، فاختصته بالناية؛ لحاجة هذا الكتاب إلى الإخراج العلمي، حيث إن طبعته الوحيدة المتداولة، كثيرة السقط، والخرم، والغلط، والتصحيف، والتحريف، ويظهر ذلك لكل من تأملها من ذوي الاختصاص وقارنوها بهذه الطبعة التي أقدم لها). اهـ

وإليك: حديث زيد بن ثابت بإكماله من ((النسخة الصحيحة)) من ((المسند)) للطيالسي.

(١) من هنا بداية سقط من ((المطبوعة)) من ((المسند)) للطيالسي، وينتهي في أثناء الحديث (٦٣٦) من مسند أبي قتادة وهو قرابة (٣٤) حديثاً، فدخل حديث أبي قتادة رضي الله عنه في: ((صوم يوم عرفة)) على مسند زيد بن ثابت رضي الله عنه فلا يظن أحد أن الحديث ثبت بسند صحيح من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه.

قال الطيالسي في ((المسند)) (ج ١ ص ٤٩٥) رقم (٦٠٣)؛ حدثنا وهيب، عن داود بن أبي هند، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، قال: ((لَمَّا تُوفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ خُطْبَاءُ الْأَنْصَارِ فَجَعَلَ بَعْضُهُمْ يَقُولُ: يَا مَعْشَرَ الْمُهَاجِرِينَ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا بَعَثَ رَجُلًا مِنْكُمْ قَرْنَهُ بِرَجُلٍ مِنَّا، فَنَحْنُ نَرَى أَنَّ يَلِي هَذَا الْأَمْرَ رَجُلَانِ، رَجُلٌ مِنْكُمْ وَرَجُلٌ مِنَّا، فَقَامَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، فَقَالَ^(١): إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، فَكُنَّا أَنْصَارَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِنَّمَا يَكُونُ الْإِمَامُ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، نَحْنُ أَنْصَارُهُ كَمَا كُنَّا أَنْصَارَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: جَزَاكُمُ اللَّهُ مِنْ حَيٍّ خَيْرًا يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، وَثَبَّتَ قَائِلُكُمْ، وَاللَّهِ لَوْ قُلْتُمْ غَيْرَ هَذَا مَا صَاحَبْنَاكُمْ)).

قلتُ: وهذا أصل الحديث لا يوجد فيه: ((صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ))!، فانتبه.

قلتُ: فمن اتقى، وأنصف علم أن الأحاديث الصحيحة^(٢) في: ((عَدَمِ سُنِّيَةِ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ)) لا تدفع بمثل هذه الأحاديث المناكير، والغرائب، والشواذ التي لم يرض بها أئمة الحديث.

وإنما جمعت هذه الطرق الكثيرة، والغريبة، والمنكرة لَمَّا اعتنى بهذه المسألة من اعتنى بها، ودخل في ذلك نوع من الهوى والتعصب من المدعو خالد الرادادي، والمدعو بسام العطاوي، وغيرهما!.

(١) من هنا بداية سقط، وينتهي في أثناء الحديث (٣٦٣)؛ من ((الطبعة الصحيحة)) من مسند أبي قتادة رضي الله عنه، وهو قرابة (٣٤) حديثاً، فدخل حديث أبي قتادة رضي الله عنه (ج ١ ص ٥١٦) رقم (٦٣٦) ولفظه: ((إني لأحسب على الله أن يكفر السنة التي قبلها والسنة التي بعدها)).

(٢) قلتُ: ومعارضة هذه الأحاديث الصحيحة بما لا يقارب سنده الصحة؛ قبيح بمن يدّعي علم الحديث والتخريج، والله المستعان.

فإن الأئمة المجتمع عليهم إنما قصدوا باجتهاد منهم في ((صَوْم يَوْم عَرَفَةَ)) اتباع ما ظهر لهم من أنه الحق باجتهادٍ منهم، لم يكن لهم قصد في ذلك، ومع ذلك فلم يصيبوا السنة، ثم حدث بعدهم من كان قصده أن تكون كلمة فلان، وفلان هي العليا! بسبب التعصب للآراء، ولم يكن ذلك قصد أولئك الأئمة المتقدمين.

فجمع المتعصبة^(١) الطرق، والروايات الضعيفة، والشاذة، والمنكرة، والغريبة، وعامتها غير محفوظة، فلا يحتج بها في المتابعات، والشواهد.

قال الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله في ((صحيح الترغيب والترهيب)) (ج ١ ص ٦): (فقد ساعدتني بعض الطرق على اكتشاف علل كثير من الأحاديث التي قواها^(٢) المؤلف — يعني: المنذري — أو غيره؛ كالشدوذ، والنكارة، والانقطاع، والتدليس، والجهالة، ونحوها). اهـ

قلت: والعجب من المقلدة يعللون الأحاديث الصحيحة^(٣) الصريحة في: ((عَدَم صَوْم يَوْم عَرَفَةَ))، وهي مخرجة في ((الصحيح))، و((السنن))، و((المسانيد)) المشهورة؛ بعلل لا تساوي شيئاً؛ إنما هي تعنت محض؛ ثم يحتجون بمثل هذه الغرائب الشاذة المنكرة؛ ويزعمون أنها صحيحة لا علة لها!.

وتلك الأحاديث كلها لم يثبت منها شيء عن الرسول ﷺ بسندٍ صحيح، وآفتها في روايتها؛ فهم ما بين ضعيف، أو كذاب، أو متهم، أو متروك، أو وضاع، لا يعتمد على روايتهم، ولا يركن إليها.^(٤)

(١) ومنهم العطاوي هذا؛ فأزرى على ما عنده من علم بتغطية ما ظن أنه لا ينكشف.

(٢) كما فعل المعارض في تقوية أحاديث: ((صوم يوم عرفة)) لغير الحاج!. ولكن: «وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ» [البقرة: ٢٩٦]، فإذا لم يتذكر، فلا بد أن يُفهم، ويُحسن!.

(٣) وهذه الأحاديث لا يحسن لمن له علم الحديث أن يعارض بها الصحاح، ويكفي في هجرانها إعراض أصحاب الصحاح، والسنن، والمسانيد عن جمهورها!.

(٤) وهذا العطاوي يحدث بالمناكير عن رسول الله ﷺ، فدخل في الوعيد الشديد يوم القيامة، وهو لا يشعر، فوقع في الفخ!.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((التوسل والوسيلة)) (ص ٧٢)؛ في ردّه على القائلين بمشروعية زيارة قبر الرسول ﷺ: (فإن أحاديث زيارة قبره كلها ضعيفة، لا يعتمد على شيء منها في الدين؛ لهذا لم يرو أهل الصحاح والسنن شيئاً منها، وإنما يرويها من يروي الضعاف كالدارقطني والبخاري وغيرهما^(١)). اهـ

قلت: ونجد كثيراً ممن ينتسب إلى الحديث لا يُعنى بالأصول الصحاح، والأحاديث الصحيحة، ويُعنى بالأجزاء الغريبة، وبمثل: ((مسند)) البخاري، و((معجم)) الطبراني، و((أفراد)) الدارقطني، وغيرهما، وهي مجمع الغرائب، والمناكير، والشواذ.^(٢)

قال الخطيب رحمه الله في ((الكفاية)) (ص ١٤١): (وأكثر طالبي الحديث في هذا الزمان^(٣) يغلب على إرادتهم كُتب الغريب دون المشهور!، وسماع المنكر دون المعروف!، والاشتغال بما وقع فيه السهو، والخطأ من روايات المجروحين!، والضعفاء!^(٤)، حتى لقد صار الصحيح عند أكثرهم مجتنباً، والثابت مصدوقاً عنه مُطَرَّحاً، وذلك كله لعدم معرفتهم بأحوال الرواة ومحلهم، ونقصان علمهم بالتمييز، وزهدهم في تعلمه، وهذا خلاف ما كان عليه الأئمة من المحدثين، والأعلام من أسلافنا الماضين). اهـ

فعن علي بن أبي طالب عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: ((لا تكذبوا علي؛ فإنه من يكذب عليّ يلج في النار!)).

أخرجه البخاري في ((صحيحه)) (١٠٦)، ومسلم في ((صحيحه)) (ج ١ ص ٦٥).

وهذا يدل على أن فيه غفلة شديدة في الدين.

(١) قلت: والعجب معارضة الأحاديث الصحيحة بعدم صوم النبي ﷺ ليوم عرفة، بهذه الأحاديث المنكرة!.

(٢) انظر: ((شرح العلل)) لابن رجب (ج ١ ص ٤٠٩).

(٣) رحم الله الخطيب؛ كيف لو أدرك زماننا!.

(٤) كأنه: يتكلم على العطاوي وأشكاله في هذا الزمان، والله المستعان.

قلتُ: فإذا وجدت حديثاً في أحد ((المعاجم)) الثلاثة للطبراني مثلاً رجاله ثقات؛ فلا تتسرع بالحكم عليه بالصحة؛ لأنه لعل أن تجد فيه خلافاً ما: من إعلال، أو شذوذ، أو نكارة، أو انقطاع، أو عدم اشتهار بعضهم بالرواية عن بعض^(١)، اللهم غفرأ.

قال الإمام أحمد رحمه الله في ((العلل)) (ص ١٦٧ رواية: المروزي): (الحديث عن الضعفاء قد يُحتاج إليه في وقت^(٢)، والمنكر أبداً منكر!). يعني: لا يحتاج به مطلقاً.

قلتُ: فالمنكر لا يعتبر به، ولا يحتاج إليه في باب الاعتضاد، وشذ الطرق؛ لعدم صلاحيته لذلك، ولا يستأنس به في مجال الاستدلال فافطن لهذا.

قال ابن عبد الهادي رحمه الله في ((الصارم المنكي)) (ص ٢٤٣): (والحاصل: أن ما سلكه المعترض من جميع الطرق في هذا الشأن، وتصحيح بعضها، واعتماده عليه، وجعل بعضها شاهداً لبعض، ومتابعاً له، هو مما تبين خطؤه فيه!). اهـ

قلتُ: فالعبرة ليست بكثرة الطرق، وتعددتها، ولكن العبرة بكونها محفوظة سالمة من العلل القادحة، والوهم والخطأ.

وعلى هذا فيتعين عند النظر في الطرق تمحيصها، والتدقيق فيها، والتأكد من سلامتها من النكارة، والعلل القادحة قبل الاعتداد بها في الشواهد، والمتابعات، والاستفادة منها في تقوية الأحاديث.

(١) وهذا حال أكثر طالبي الحديث في هذا الزمان، ومن آفات زماننا، والتي هي ملحوظة لكثير جداً، أن هناك من يزعم أنه من أهل الحديث بمجرد اشتغاله بالتخريج فحسب، بل ربما بالعزو؟! وقصرت همتهم عن معالجة الأسانيد والمتون معاً، وتحرير المسائل في الأحكام.

بل ربما هناك من يعد نفسه منهم بمجرد حصوله على ((الماجستير))، أو ((الدكتوراه))، والله المستعان.

(٢) يقصد الضعف الذي ينجبر به الحديث، وهو الضعف الخفيف، وليس بمنكر وهو الذي لا ينجبر به الحديث، وذلك بسبب خطأ الرواة فيه، فنتبه.

وانظر: ((نزهة النظر)) لابن حجر (ص ٩١ و ٩٢ و ٩٧ و ٩٩).

قال ابن عبد الهادي رحمه الله: (وكم من حديث كثرت طرقه، وهو حديث ضعيف، بل قد لا يزيد الحديث كثرة الطرق إلا ضعفاً!).^(١) اهـ.

وقال ابن الهمام رحمه الله في ((التحجير)) (ص ٣١٨): (حديث الضعيف بالفسق لا يرتقى بتعدد الطرق إلى الحجة!). اهـ

والحاصل: أن تقوية الحديث بالمتابعات، والشواهد لها ضوابط من أبرزها: التأكد من كونها محفوظة سالمة من الخطأ والوهم؛ إذ إن تعدد الطرق من راوٍ قد يكون بسبب اضطرابه، أو اضطراب من يروي عنه. وقد تكون الطرق الكثيرة ترجع إلى طريق واحد، وما يظن أنه شاهد يكون خطأ من بعض الرواة.

قلت: والتساهل في هذا أدى إلى ضعف النقد في الباحثين^(٢)، وحصل في أحكامهم على الأحاديث مخالفة للأئمة المتقدمين، وربما اعترضوا على الأئمة^(٣) في تضعيفهم لبعض الأحاديث، ونازعوهم بوجود شواهد، ومتابعات للحديث، وكأن الأئمة لم يطلعوا عليها، ولم تطرق أسماعهم.

قال الشيخ الألباني رحمه الله في ((صحيح الترغيب والترهيب)) (ج ١ ص ٥٤): (عاقبة التساهل برواية الأحاديث الضعيفة وكنتم بياها:

والحقيقة؛ أن تساهل العلماء برواية الأحاديث الضعيفة ساكتين عنها قد كان من أكبر الأسباب القوية التي حملت الناس على الابتداع في الدين؛ فإن كثيراً من

(١) انظر: ((نصب الراية)) للزيلعي (ج ١ ص ٥٩ و ٦٠).

(٢) كالردادي، والعطاوي، وغيرهما!.

(٣) كما اعترض الردادي والعطاوي وغيرهما على الأئمة الذين ضعفوا حديث أبي قتادة رضي الله عنه في: ((صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ)) عند مسلم في ((صحيحه)) منهم: الإمام البخاري، والإمام ابن عدي، وغيرهما.

العبادات، التي عليها كثير منهم اليوم إنما أصلها اعتمادهم على الأحاديث الواهية، بل والموضوعة). اهـ

وقد ينتقد الأئمة لبعض الأحاديث في باب من الأبواب، فتنهال عليهم الإيرادات، والاستدركات بوجود أحاديث صحيحة لها طرق متعددة، أو لها شواهد، كأن الأئمة لم يطلعوا عليها.

وكان الأجدر قبل الاستدراك النظر في الطرق والشواهد، وهل هي صالحة للاعتبار بها أم لها.

لا سيما وقد يكون الاعتماد في جمع الطرق، والشواهد على كتب، ومصنفات هي مجمع الغرائب، والمناكير والشواذ مثل: ((معاجم)) الطبراني، و((مسند)) البزار، و((سنن)) الدارقطني، وكتب ((الفوائد))، و((الأفراد))، و((الغرائب)).^(١)

قال الزيلعي رحمه الله في ((نصب الراية)) (ج ١ ص ٦٠): (فالحاكم عرف تساهله، وتصحيحه للأحاديث الضعيفة، بل الموضوعة، والدارقطني فقد ملأ كتابه من الأحاديث الغريبة، والشاذة، والمعللة). اهـ

وقال الزيلعي رحمه الله في ((نصب الراية)) (ج ١ ص ٣٥٦): عن أحاديث الجهر بالبسملة: (وأخرج الحاكم منها: حديث علي رضي الله عنه، ومعاوية رضي الله عنه، وقد عرف تساهله، وباقياها عند الدارقطني في ((سننه)) التي مجمع الأحاديث المعلولة، ومنبع الأحاديث الغريبة). اهـ

(١) انظر: ((نصب الراية)) للزيلعي (ج ١ ص ٣٦٠)، و((شرح العلل)) لابن رجب (ج ١ ص ٤٠٩)، و((الكفاية في علم الرواية)) للخطيب (ص ١٤٢)، و((التحقيق)) لابن الجوزي (ج ١ ص ٢٣)، و((تدريب الراوي)) للسيوطي (ج ١ ص ٢٣٨)، و((الصارم المنكي)) لابن عبد الهادي (ص ٢٤٣)، و((الترغيب والترهيب)) للشيخ الألباني (ج ١ ص ٦).

فأحاديث: ((صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ)) وإن كثرت رواتها لكنها كلها واهية، وكم من حديث كثرت رواته، وتعددت طرقه، وهو حديث منكر، بل قد لا يزيد الحديث كثرة الطرق إلا ضعفاً! (١)

قلت: وكم من حديث له طرق كثيرة، وهو موضوع عند أئمة الحديث في باب من الأبواب، فلا يعتبر بكثرة الطرق وتعددتها، وإنما الاعتماد على ثبوتها وصحتها! (٢)

قال الذهبي رحمه الله في ((السير)) (ج ٢ ص ٦٠١): (فما ظنك بالإكثار من رواية الغرائب والمناكير في زماننا، مع طول الأسانيد، وكثرة الوهم والغلط؟!.

فبالحري أن نزجر القوم عنه، فيا ليتهم يقتصرون على رواية الغريب والضعيف، بل يروون -والله- الموضوعات، والأباطيل، والمستحيل في الأصول، والفروع والملاحم والزهد؛ نسأل الله العافية فمن روى ذلك، مع علمه ببطلانه، وغرّ المؤمنين، فهذا ظالم لنفسه، جانٍ على السنن والآثار، يُستتاب من ذلك، فإن أناب وأقصر، وإلا فهو فاسق، كفى به إثماً أن يحدث بكل ما سمع، وإن هو لم يعلم فليتورّع، وليستعِن بمن يُعينه على تنقية مروياته نسأل الله العافية، فلقد عمّ البلاء، وشملت الغفلة، ودخل الدّاخل على المحدثين الذين يَرْكَنُ إليهم المسلمون). اهـ

وقال ابن الجوزي رحمه الله في ((التحقيق)) (ج ١ ص ٢٣): (لما نظرت في التعاليق رأيت بضاعة أكثر الفقهاء في الحديث مُزْجَاه: يُعَوِّلُ أكثرهم على أحاديث لا تصح، ويُعرض عن الصّحاح، ويُقلد بعضهم بعضاً فيما ينقل.

ثم قد انقسم المتأخرون ثلاثة أقسام:

(١) وانظر: ((نصب الرأية)) للزعلي (ج ١ ص ٥٩ و ٦٠).

(٢) وانظر: ((الصارم المنكي)) لابن عبد الهادي (ص ٢٤٣).

القسم الأول: قومٌ غلب عليهم الكسل، ورأوا أن في البحث تعباً، وكلفةً، فتعجلوا الراحة، واقتنعوا بما سطره غيرهم.

والقسم الثاني: قومٌ لم يهتدوا إلى أُمَكِنَةِ الحديث، وعلموا أنه لا بدّ من سؤال من يعلم هذا، فاستنكفوا^(١) عن ذلك.

والقسم الثالث: قومٌ مقصودهم التوسع في الكلام طلباً للتقدم، والرئاسة، واشتغالهم بالجدل والقياس، ولا التفات لهم إلى الحديث: لا إلى تصحيحه، ولا إلى الطعن فيه، وليس هذا شأن من استظهر لدينه، وطلب الوثيقة من أمره). اهـ

(٣) وأما حديث ابن عمر رضي الله عنهما:

فأخرجه النسائي في ((السنن الكبرى)) (ج ٥ ص ٢٢٨)، وأبو يعلى في ((المسند)) (ج ١٠ ص ١٧)، والطبري في ((تهذيب الآثار)) (ج ١ ص ٣٤٣)، وابن عدي في ((الكامل)) (ج ٤ ص ١٥٩)، والفاكهي في ((أخبار مكة)) (ج ٥ ص ٢٧)، والطبراني في ((المعجم الأوسط)) (ج ١ ص ٢٢٩)، والطحاوي في ((شرح معاني الآثار)) (ج ٢ ص ٧٢) من طريق المعتمر، قال قرأت على فضيل، عن أبي حريز، أنه سمع سعيد بن جبيرة يقول: سأل رجل عبد الله بن عمر عن صوم يوم عرفة، فقال: ((كُنَّا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَعْدِلُهُ بِصَوْمِ سَنَةٍ)). ولفظ الطبراني: ((نَعْدِلُهُ بِصَوْمِ سَنَتَيْنِ)).

حديث منكر

قلت: وهذا إسناد منكر، علته عبد الله بن الحسين الأزدي أبو حريز قاضي

سجستان، قال عنه أحمد: منكر الحديث، وقال مرة: أن يحيى بن سعيد كان يحمل عليه

(١) استنكف: من الشيء، أو عنه: أنفَ وامتنع عن العمل: امتنع مستكبراً.

انظر: ((الرائد)) للجبران (ص ٦٨).

ولا أراه إلا كما قال، وقال النسائي: ضعيف، وقال أبو داود: ليس حديثه بشيء، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يُتابعه عليه أحد، وقال ابن معين: ضعيف، وقال سعيد بن أبي مريم: ليس في الحديث بشيء؟^(١)

وقال الإمام أحمد رحمه الله في ((العلل)) (ج ١ ص ٤٨٥): (حديثه حديث منكر!).

وقال الإمام أحمد رحمه الله في ((العلل)) (ج ٢ ص ٣٧٢): (روى أحاديث مناكير!).

قلت: وهذا يدل على أنه يخطئ في الحديث، لا يحفظ الحديث كما ينبغي وحديثه في ((صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ)) يدل على أن حديثه هذا من مناكيره، وهو غير محفوظ. قلت: ومع ضعف الإسناد، فقد اضطرب في متنه؛ فمرة يقال: ((نَعْدِلُهُ بِصَوْمِ سَنَةٍ!!)، ومرة: ((نَعْدِلُهُ بِصَوْمِ سَنَتَيْنِ!!)).^(٢)

قال الشيخ الألباني رحمه الله في ((صحيح الترغيب والترهيب)) (ج ١ ص ٥٩١): (في الأصل: وهو عند النسائي بلفظ: ((سنة!!)، فحذفته من هنا، لأنه منكر لا شاهد له!، وقال النسائي في ((الكبرى)) (١٥٥/٢) حديث منكر). اهـ قلت: إذا فكيف يصح بالشواهد، وهو منكر، ومضطرب، اللهم غفرًا.

(١) انظر: ((تهذيب الكمال)) للمزي (ج ١٤ ص ٤٢٠)، و((الضعفاء والمتروكين)) للنسائي (ص ٦١)، و((الكامل في ضعفاء الرجال)) لابن عدي (ج ٤ ص ١٤٧٥)، و((الضعفاء والمتروكين)) لابن الجوزي (ج ٢ ص ١١٩)، و((الضعفاء الكبير)) للعقيلي (ج ٢ ص ٦٣٣)، و((تهذيب التهذيب)) لابن حجر (ج ٥ ص ١٨٧)، و((المغني في الضعفاء)) للذهبي (ج ١ ص ٣٣٥).

(٢) وهو اضطراب واضح يردُّ الإسناد، ويعلُّه.

فانظروا إلى قول **العطاوي** هنا في ((النصفة)) (ص ١٤): (وهذا سنده رجاله ثقات سوى أبي حريز، قال فيه ابن حجر صدوق يخطئ!). ثم نقض قوله هذا، بقوله: (ويظهر أنه أخطأ في ذكر: ((عدله بسنة))!)، والصواب أنه: ((كفارة ستين))، وربما يكون هذا سبب استنكار النسائي هذا الحديث عقب تخريجه أياه، فقد قال: أبو حريز ليس بالقوي، وهذا حديث منكر!). اهـ

فانظروا إلى هذا التناقض الجلي، فإنه أشار أولاً إلى أن الإسناد رجاله ثقات؛ سوى أبي حريز، فهو صدوق!، ثم يتناقض ويذكر الخطأ الذي وقع في الإسناد، وأنه حديث منكر!، ثم يجعله شاهداً في صوم يوم عرفة! (١) فهذا كلامه ينطوي على تدليس وتلبيس للقراء.

قلت: فكيف يجزم **العطاوي** بحسنه مقلداً ابن حجر؟!: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾ [ص: ٥].

وأنت ترى أنه ليس هذا الإسناد بحسن! (٢).

قلت: فانظر إلى هذا التباين والتضاد، وكيف راج عليه ما حذر منه؟!.

قال **الزيلعي رحمه الله** في ((نصب الراية)) (ج ١ ص ٣٥٣): عن ضعف الحديث **المضطرب**: (فلا يقبل ما تفرد به، مع أنه قد اضطرب في إسناده ومتمنه، وهو أيضاً من أسباب الضعف!). اهـ

(١) فهذا كله طرف من تناقضه في أصل مبنى ((مذكرته البالية)) في صوم يوم عرفة؛ فهذه التنبيهات وحدها كافية لنقض ((مذكرته)) من أسسها، فكيف بك إذا علمت بالمنكرات الأخرى.

(٢) **فالعطاوي** في هذه الحالة مخطئ بلا شك.

وقد ذهل المنذري في ((الترغيب والترهيب)) (ج ٢ ص ١١٣)؛ عن علة الحديث، وهي الضعف، والاضطراب، كما فصلت في ذلك، فحسن الحديث!، بقوله: (رواه الطبراني في ((الأوسط)) بإسناد حسن!، وهو عند النسائي بلفظ: سنة!).

وتبعه الهيثمي في ((مجمع الزوائد)) (ج ٣ ص ١٩٠)؛ بقوله: (قلت: له عند النسائي: ((يَعْدِلُهُ بِصَوْمِ سَنَةٍ))؛ رواه الطبراني في ((الأوسط))، وهو حديث حسن!). ومن العجب أن ابن حجر في ((الأمالي المطلقة)) (ص ١٤١)؛ جوده؛ بقوله: (أخرجه الطبراني بإسناد جيد!).

وأعجب من ذلك قول ابن حجر في ((الأمالي المطلقة)) (ص ١٤١): (هذا حديث حسن؛ رجاله موثقون إلا عبد الرحمن بن زيد؛ فكان من علماء أهل المدينة؛ لكنه ضعيف في الحديث!).

قلت: فكيف يحسن الحديث؛ وعبد الرحمن بن زيد ضعيف الحديث عند أئمة الحديث^(١)، وحديثه هذا غير محفوظ بوجه، ولم يتابع عليه، وسوف يأتي تخريج حديثه. ولذلك قال النسائي في ((السنن الكبرى)) (ج ٣ ص ٢٢٨): (أبو حَرِيْزٍ: ((ليس بالقوي))، واسمه عبدُ الله بنُ حسين قاضي سجستان، وحديثُه هذا، حديثٌ منكراً!).

وذكر قول النسائي هذا؛ المزي في ((تحفة الإشراف)) (ج ٥ ص ٤٢٨)، وأقره. **قلت:** وهذا حكم أهل الاختصاص على هذا الحديث، فلا وجه لتحسينه؛ لنكارتة، ولا شاهد له في لفظه، وسنده لا يعتبر به، وتبعهم الشيخ الألباني على ذلك في ((صحيح الترغيب والترهيب)) (ج ١ ص ٥٩١)؛ ورمز له أنه: ((حسن لغيره!))، وفيه

(١) انظر: ((تهذيب الكمال)) للمزي (ج ٦ ص ١٦١).

نظر، وأورده الشيخ الألباني في ((الضعيفة)) (ج ١١ ص ٣١٢)؛ ثم قال: (وهذا إسناد حسن في الشواهد والمتابعات!، ورجاله ثقات؛ غير أبي حريز، قال الحافظ: ((صدوق يخطيء))، ومن طريقه أخرجه النسائي في ((الكبرى))؛ لكنه قال: ((سنة))، وكأنه لذلك قال المزي في ((التحفة)) (٥ / ٤٢٨): وحديثه هذا منكر!). اهـ

فالحديث منكر، فكيف يحسن في الشواهد والمتابعات: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾ [ص: ٥].

قال الهيثمي في ((مجمع الزوائد)) (ج ٣ ص ١٤٢): له عند النسائي نعله بصوم سنة!.

قلت: ولو أنهم نقلوا إنكار النسائي للحديث، وما أهملوه لكان أحسنوا في ذلك؛ مع أنهم عزوه للنسائي^(١)، والله المستعان. إذاً مما سبق تعلم أن قولهم: ((إسناده حسن))؛ مما لا يلتفت إليه، فلا يغتر به أحد.

قلت: والحق فهذا الحديث منكر.

لذلك أنكر الطبري في ((تهذيب الآثار)) (ج ١ ص ٣٤٢ و ٣٤٣)؛ أسانيد: ((صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ)) كُلُّهَا؛ منها: رواية: أبي قتادة رضي الله عنه في ((صحيح مسلم))، ورواية: ابن عمر رضي عنهما هذه؛ بقوله: (وأما، رُوي عن عمر بن الخطاب، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الخبر الذي ذكرناه من حديث أبي قتادة عنه في: ((صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَيَوْمِ عَاشُورَاءَ))، فلا أعرف أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ رُوي عنه الوفاق له

(١) وانظر: ((صحيح الترغيب والترهيب)) للشيخ الألباني (ج ١ ص ٥٩١).

في رواية ذلك عن رسول الله ﷺ من وجهٍ يَصِحُّ سَنَدُهُ، ولكن ذلك رُوي عن بعضهم بأسانيد فيها نظرٌ عندنا!).

قلتُ: وإذا عرفت ذلك، عرفت عجائب العطاوي هذا في تخريج الأحاديث^(١)، وهو جهل منه يدلُّ على مدى معرفته بعلم الأصول، وكل إناء بما فيه ينضح!

قال الشيخ الألباني رحمه الله في ((صحيح الترغيب والترهيب)) (ج ١ ص ١٦)؛ عن المتعلمين في علم الحديث: ((إنهم جهلة، فلا علم لهم بالحديث متونه، وأصوله)). اهـ

وقال الشيخ الألباني رحمه الله في ((ضعيف الترغيب والترهيب)) (ج ١ ص ١٢)؛ عن الجهلة الذين يصححون ويحسنون الأحاديث: ((تحسينهم لأحاديث الضعفاء، والمُدلسين، والمجهولين، وتناقضهم في ذلك، مثل حديث ((شهر بن حوشب))، و((ليث بن سليم))، و((مُحَمَّد بن إِسْحاق)) وغيرهم، ومع معرفتهم بالعلة في بعض الأحيان... يحسنون تارة، ويصححون تارة الأحاديث التي يقول المؤلف فيها أو الهيثمي: ((رجاله ثقات))، أو ((رجاله رجال الصحيح))، بل وما يقول فيه: ((رجاله موثقون))، وهو من بالغ جهلهم بعلم مصطلح الحديث!). اهـ

وقال الشيخ الألباني رحمه الله في ((ضعيف الترغيب والترهيب)) (ج ١ ص ١٤)؛ عن الجهلة في علم الحديث: ((يحسنون بعض الأحاديث بالشواهد، وتارة

(١) قلتُ: والمفروض على العطاوي أن لا يخوض في علم لا يتقنه فسكوته على جهله جهل منه!.

ونصح له أن يعمل بقول الشاعر:

إِذَا لَمْ تَسْتَطِعْ شَيْئاً فَدَعُهُ

وَجَاوِزُهُ إِلَى مَا تَسْتَطِيعُ

وانظر: ((البيان لأخطاء بعض الكُتَّاب)) للشيخ الفوزان (ص ٢١).

بالشاهد، ولا شيء من ذلك في كثير من الأحيان، أو يكون شاهداً قاصراً يشهد لبعض الحديث دون بعضه الآخر ... قالوا: ((حسن بشواهد))! وهو موضوع! ... وأما ما حسنه أو صححوه لذاته؛ إما تقليداً أو خبط عشواء؛ فشيء مخيف لكثرتة! ... ومنها أنهم يخلطون مع الصحيح من الحديث ما لم يصح منه، ونحوه خلطهم بين ما هو ضعيف من الحديث، وما هو ضعيف جداً، فيطلقون عليهما كليهما: ((ضعيف))! وقد ينقلون عقبه من كلام بعض الحفاظ ما ينقضه، وقد يكون الحديث موضوعاً!! ... أنواع أخرى مختلفة من جهالاتهم وخبطاتهم في ((الفقه))، و((الحديث))، و((الرواة))، و((الشواهد))! اهـ.

وعلى ذلك فتابع أهل الأهواء^(١) في سلوك ضلالهم في طريقة تخريج الأحاديث إذا أرادوا أن يستدوا بالأحاديث الضعيفة!، ليؤيدوا دعاويهم الباطلة!، لذلك: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾ [ص: ٦].

قال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لَيْشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾ [البقرة: ٧٩].

قال الشيخ الألباني رحمه الله في ((صحيح الترغيب والترهيب)) (ج ١ ص ٥٩): (من طرق المبتدعة الاعتماد على الأحاديث الواهية؛ اعتمادهم على الأحاديث الواهية، والمكذوب فيها على رسول الله ﷺ، والتي لا يقبلها أهل صناعة الحديث في البناء عليها ... فإن أمثال هذه الأحاديث -على ما هو معلوم- لا ينبغي

(١) لذلك هجر طلبة العلم ((مذكرته البالية))، ولم تكن شيئاً مذكوراً! ﴿فَحَقَّ عِقَابٌ﴾ [ص: ١٤]، وعكف عليها أهل التحزب: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾ [ص: ٦].

عليها حكم، ولا تجعل أصلاً في التشريع أبداً، ومن جعلها كذلك، فهو جاهل ومخطئ في نقل العلم!). اهـ

قلتُ: فهو متلبس بما ينكره على غيره!، فهذا تعرية العطاوي من دعاويه الباطلة، وكشف انحرافاته المنشورة في تخريجه ((لصوم يوم عرفة))، ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ﴾ [ص: ٧]. والله المستعان.

وأخرجه تمام في ((الفوائد)) (ج ٢ ص ٢٢٢)، والصيداوي في ((معجم الشيوخ)) (ص ٢٣٨) من طريق إبراهيم بن سليمان النهدي الكوفي، حدثنا قُطْبَةُ بْنُ الْعَلَاءِ الْغَنَوِيُّ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ ذَرٍّ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ يَغْدِلُ سَنَتَيْنِ، سَنَةٌ مُقْبِلَةٍ، وَسَنَةٌ مُتَأَخِّرَةٍ)).

حديث منكر

قلتُ: وهذا سنده تالف، وله علتان:

الأولى: إبراهيم بن سليمان النهدي الخزاز الكوفي أبو إسحاق، قال عنه الدارقطني: متروك.^(١)

الثانية: قطبة بن العلاء بن المنهال الغنوي أبو سفيان، قال عنه النسائي: ضعيف، وقال ابن حبان: كان ممن يخطئ كثيراً، وقال أبو حاتم: لا يحتج به، وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه، وقال البخاري: ليس بالقوي.^(٢)

وبه أعله الشيخ الألباني في ((الضعيفة)) (ج ١١ ص ٣١٢).

(١) انظر: ((سؤالات الحاكم)) للدارقطني (ص ٩٩)، و((ميزان الاعتدال)) للذهبي (ج ١ ص ٣٦).

(٢) انظر: ((الجرح والتعديل)) لابن أبي حاتم (ج ٧ ص ١٤١)، و((المجروحين)) لابن حبان (ج ٢ ص ٢٢٣)، و((الضعفاء والمتروكين)) للنسائي (ص ٨٩)، و((المغني في الضعفاء)) للذهبي (ج ٢ ص ٥٢٥)، و((الضعفاء والمتروكين)) لابن الجوزي (ج ٣ ص ١٨)، و((الضعفاء الكبير)) للعقيلي (ج ٣ ص ١١٦٨).

وذكره علاء الدين الهندي في ((كنز العمال)) (ج ٥ ص ٦٧).

قلت: فمثل هذا الحكم الصادر على رواية هذا الإسناد من أئمة الحديث، فكيف يحتج به على: ((صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ)): ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾ [ص: ٥]؛ بل: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾ [ص: ٦].

فانظر إلى تلاعب **العطاوي** بأحاديث: ((صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ)) ... بل انظر كيف راج عليه ما حذر منه؟!، فوقع في الشر، والعياذ بالله.

إذاً فكيف يتجنب **العطاوي** شر الأحاديث المنكرة، وعن نشرها بين المسلمين؟!، وهو لا يعرف عللها الحقيقية!، لأن المسلم بعد أن يعرف الأحاديث الصحيحة يجب عليه أن يعرف ما يضادها من الأحاديث الضعيفة، وإلا وقع في الشر المهلك في الدنيا والآخرة: ﴿فَبُئْسَ الْقَرَارُ﴾ [ص: ٦٠].

وَكَانَ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ رضي الله عنه يَقُولُ: ((كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ صلّى الله عليه وآله عَنِ الْخَيْرِ، وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ؛ مَخَافَةً أَنْ يُدْرِكَنِي))؛ أي: أقع فيه! ^(١).
وَالشَّاعِرُ يَقُولُ:

عَرَفْتُ الشَّرَّ لَا لِلشَّرِّ لَكِنْ لِتَوَقُّيهِ

وَمَنْ لَا يَعْرِفُ الشَّرَّ مِنَ الْخَيْرِ يَقَعُ فِيهِ!

ومنه؛ قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ [البقرة: ٢٥٦].

وكيف يكفر بالطاغوت مَنْ لا يدري ما هو الطاغوت؟!.

وكيف يتجنب الباطل من لا يعرف الباطل؟! ^(١).

(١) أخرجه البخاري في ((صحيحه)) (٣٦٠٦)، ومسلم في ((صحيحه)) (١٨٤٧).

قال تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾ [النور: ٤٠].

وأخرجه ابن حجر في ((الأمالي المطلقة)) (ص ١٤١)، وأبو سعيد النقاش في ((الأمالي)) (ص ٥١ - الخصال المَكْفَرَة) من طريق هارون بن صالح قال حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن أسلم عن أبيه عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((مَنْ صَامَ يَوْمَ عَرَفَةَ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ سَنَةً)).

حديث منكر

قلتُ: وهذا سنده ضعيف، ومتمنه منكر؛ من أجل عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، قال عنه أحمد: ضعيف، وقال النسائي: ضعيف، وقال البخاري، وأبو حاتم: ضعفه ابن المديني جداً، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو داود: ضعيف. (٢)

وبه أعله ابن حجر في ((الخصال المَكْفَرَة)) (ص ٥١)، ثم قال: (فلعل ذلك المراد من قوله: ((مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ))؛ إن كان عبد الرحمن بن زيد حفظ). اهـ

قلتُ: وعبد الرحمن بن زيد لم يحفظ الحديث، فالحديث منكر من هذه الجهة لعدم وجود المتابع المعتبر، والله المستعان.

قال الشيخ الألباني رحمه الله في ((صحيح الترغيب والترهيب)) (ج ١ ص ٦٠): (والأحاديث الضعيفة لا يغلب على الظن أن النبي ﷺ قالها، فلا يمكن أن يسند إليها حكم، فما ظنك بالأحاديث المعروفة بالكذب؟! نعم، الحامل على اعتمادها في الغالب إنما هو ما تقدم من الهوى المتبع!). اهـ

(١) وانظر: ((البيان لأخطاء بعض الكُتَّاب)) للشيخ الفوزان (ص ١٩).

(٢) انظر: ((تهذيب الكمال)) للزمي (ج ٦ ص ١٦١)، و((الضعفاء والمتروكين)) للنسائي (ص ٦٦)، و((التقريب)) لابن حجر (ص ٥٧٨)، و((الضعفاء الكبير)) للعقيلي (ج ٢ ص ٧٣٨)، و((التاريخ الكبير)) (ج ٥ ص ٢٨٤).

إذا عرفت ذلك، فمن عجائب **العطاوي** تحسينه للحديث ... إذاً فمن هذا حاله لا يُحسن تحسين الحديث، فكيف يحتج به، وهو لا يعرف أصول التخريج، ولا السعي الحثيث.^(١)

قلتُ: ومن عظيم أمر الله تعالى؛ أنه فضح هذا **العطاوي** بما تكلم به لسانه، وجرى به بنانه! ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة: ٢٩٦].

فظهر لذي عينين أن محاولات **العطاوي** لتحسين الحديث في الشواهد، هي محاولات الغريق الذي يريد أن يتشبَّثَ بِحُيُوطِ القمر، محوطةً بالتدليس، ملفوفةً بالتلبيس!.

وبالجملة فطرق هذا الحديث كلها ضعيفة واهية؛ ليس فيها ما يصلح أن يحتج بها في الشواهد، وبعضها أشد ضعفاً من بعض، وهي كذلك غير محفوظة، فافطن لهذا. فهذا كله يمنع من القول بأن بعضها يعضد بعضاً، لاسيما وقد ذهب أئمة الحديث إلى ضعف رواية الأحاديث، فكيف يحتج بها؟!.

قال الإمام أحمد رحمه الله في ((العلل)) (ص ١٦٧ رواية: المروزي): (الحديث عن الضعفاء قد يُحتاج إليه في وقت^(٢)، والمنكر أبداً منكر!). يعني: لا يحتج به مطلقاً!.

قلتُ: فالمنكر لا يعتبر به، ولا يحتاج إليه في باب الاعتضاد، وشد الطرق؛ لعدم صلاحيته لذلك، ولا يستأنس به في مجال الاستدلال فافطن لهذا.

(١) فحججه معتمدة على الخلط، والتغريب، والبعرة تدلّ على البعير!.

(٢) يقصد الضعف الذي ينجبر به الحديث، وهو الضعف الخفيف، وليس بمنكر وهو الذي لا ينجبر به الحديث، وذلك بسبب خطأ الرواة فيه، فنتبه.

وانظر: ((نزهة النظر)) لابن حجر (ص ٩١ و ٩٢ و ٩٧ و ٩٩)، و((قاعدة جليلة)) لابن تيمية (ص ١٦٢).

قال ابن عبد الهادي رحمه الله في ((الصارم المنكي)) (ص ٢٤٣): (والحاصل: أن ما سلكه المعترض من جميع الطرق في هذا الشأن، وتصحيح بعضها، واعتماده عليه، وجعل بعضها شاهداً لبعض، ومتابعاً له، هو مما تبين خطؤه فيه!). اهـ

قلتُ: فالعبرة ليست بكثرة الطرق، وتعددتها، ولكن العبرة بكونها محفوظة سالمة من العلل القادحة، والوهم والخطأ.

وعلى هذا فيتعين عند النظر في الطرق تمحيصها، والتدقيق فيها، والتأكد من سلامتها من النكارة، والعلل القادحة قبل الاعتداد بها في الشواهد، والمتابعات، والاستفادة منها في تقوية الأحاديث.

قال ابن عبد الهادي رحمه الله: (وكم من حديث كثرت طرقه، وهو حديث ضعيف، بل قد لا يزيد الحديث كثرة الطرق إلا ضعفاً!).^(١) اهـ.

وقال ابن الهمام رحمه الله في ((التحرير)) (ص ٣١٨): (حديث الضعيف بالفسق لا يرتقى بتعدد الطرق إلى الحجة!). اهـ

والحاصل: أن تقوية الحديث بالمتابعات، والشواهد لها ضوابط من أبرزها: التأكد من كونها محفوظة سالمة من الخطأ والوهم؛ إذ إن تعدد الطرق من راي قد يكون بسبب اضطرابه، أو اضطراب من يروي عنه.

وقد تكون الطرق الكثيرة ترجع إلى طريق واحد، وما يظن أنه شاهد يكون خطأ من بعض الرواة.

قلتُ: والتساهل في هذا أدى إلى ضعف النقد في الباحثين^(١)، وحصل في أحكامهم على الأحاديث مخالفة للأئمة المتقدمين، وربما اعترضوا على الأئمة^(٢) في

(١) انظر: ((نصب الراية)) للزيلعي (ج ١ ص ٥٩ و ٦٠).

تضعيفهم لبعض الأحاديث، ونازعوهم بوجود شواهد، ومتابعات للحديث، وكأن الأئمة لم يطلعوا عليها، ولم تطرق أسماعهم.

وقد ينتقد الأئمة لبعض الأحاديث في باب من الأبواب، فتنهال عليهم الإيرادات، والاستدركات بوجود أحاديث صحيحة لها طرق متعددة، أو لها شواهد، كأن الأئمة لم يطلعوا عليها.

وكان الأجدر قبل الاستدراك النظر في الطرق والشواهد، وهل هي صالحة للاعتبار بها أم لها.

لا سيما وقد يكون الاعتماد في جمع الطرق، والشواهد على كتب، ومصنفات هي مجمع الغرائب، والمناكير والشواذ مثل: ((معاجم)) الطبراني، و((مسند)) البزار، و((سنن)) الدارقطني، وكتب ((الفوائد))، و((الأفراد))، و((الغرائب)).^(٣)

قلت: وكم من حديث له طرق كثيرة، وهو موضوع عند أئمة الحديث في باب من الأبواب، فلا يعتبر بكثرة الطرق وتعددتها، وإنما الاعتماد على ثبوتها وصحتها!^(٤)

قال الذهبي رحمه الله في ((السير)) (ج ٢ ص ٦٠١): (فما ظنك بالإكثار من رواية الغرائب والمناكير في زماننا، مع طول الأسانيد، وكثرة الوهم والغلط؟).

فبالحري أن نزرع القوم عنه، فيا ليتهم يقتصرون على رواية الغريب والضعيف، بل يروون -والله- الموضوعات، والأباطيل، والمستحيل في الأصول، والفروع والملاحم

(١) كالردادي!.

(٢) كما اعترض الردادي والعطاوي وغيرها على الأئمة الذين ضعفوا حديث أبي قتادة رضي الله عنه في: ((صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ)) عند مسلم في ((صحيحه)) منهم: الإمام البخاري، والإمام ابن عدي، وغيرها.

(٣) انظر: ((نصب الراية)) للزيلعي (ج ١ ص ٣٦٠)، و((شرح العلل)) لابن رجب (ج ١ ص ٤٠٩)، و((الكفاية في علم الرواية)) للخطيب (ص ١٤٢)، و((التحقيق)) لابن الجوزي (ج ١ ص ٢٣)، و((تدريب الراوي)) للسيوطي (ج ١ ص ٢٣٨)، و((الصارم المنكي)) لابن عبد الهادي (ص ٢٤٣)، و((الترغيب والترهيب)) للشيخ الألباني (ج ١ ص ٦).

(٤) وانظر: ((الصارم المنكي)) لابن عبد الهادي (ص ٢٤٣).

والزهد؛ نسأل الله العافية فمن روى ذلك، مع علمه بطلانه، وغرّ المؤمنين، فهذا ظالم لنفسه، جان على السنن والآثار، يُستتاب من ذلك، فإن أناب وأقصر، وإلا فهو فاسق، كفى به إثماً أن يحدث بكل ما سمع، وإن هو لم يعلم فليتورّع، وليستعِن بمن يُعينُه على تنقية مروياته نسأل الله العافية، فلقد عمّ البلاء، وشملت الغفلة، ودخل الدّاخل على المحدثين الذين يَرْكَنُ إليهم المسلمون). اهـ

وقال الشيخ الألباني رحمه الله في ((ضعيف الترغيب والترهيب)) (ج ١ ص ٤):
(ولهذا فقد تطلّب ذلك مني أن أجعل مراتب أحاديث الكتاب خمس مراتب، مكان الثلاث منها سابقاً، وهي:

(١) **ضعيف**. وهو ما كان فيه علة قاذحة من علل الحديث المعروفة، مثل ضعف أحد رواة، أو الاضطراب، أو النكارة، أو الشذوذ ونحوها.
(٢) **ضعيف جداً**. وهو ما كان في سنده متروك أو شديد الضعف، كثرت المناكير في رواياته حتى خشي أن تكون من وضعه، من مثل ما يقول فيه الإمام البخاري: ((منكر الحديث)).

(٣) **موضوع**. وهو ما كان في إسناده كذاب أو وضاع، أو تكون لوائح الوضع على متنه ظاهرة مع علة في إسناده جلية.^(١)
(٤) **منكر، أو منكر جداً**. وهو الذي في إسناده ضعيف خالف الثقة في متنه، وقد يكون منكر المتن، ولو لم يخالف.^(١)

(١) قلت: وهذا النوع لا يظهر إلا لمتمكن في هذا العلم، دقيق النظر في معاني المتن، واسع الاطلاع على السنة الصحيحة، أوتي فقهاً في كتاب الله، وحديث نبيه ﷺ، وقد تنبّه المؤلف لمثل هذا أحياناً؛ فانظر مثلاً حديث معاذ الطويل الآتي برقم (٢٧) والحديث (٥٩٦).
[الشيخ الألباني].

(٥) شاذ. وهو ما رواه الثقة مخالفاً لمن هو أوثق منه، وبخاصة إذا خالف الثقات، وقد يكون إسناداً^(٢) وقد يكون متناً). اهـ

قلت: ومن عجيب أمر هذا العطاوي أنه مع علمه بنكارة هذه الأحاديث في الجملة؛ فيغلب الهوى، والتعصب لرأيه الباطل! ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾ [ص: ٨٤].
وذكر في حديث: ((صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ)) زيادة شاذة، وهي صِيَامُ يَوْمِ عَرَفَةَ يُكَفِّرُ ذُنُوبَ سَنَتَيْنِ، سَنَةَ مَاضِيَةٍ، وَسَنَةَ مُتَأَخِّرَةٍ، فَيَكُونُ لِلْعَبْدِ الصَّائِمِ لِيَوْمِ عَرَفَةَ يُكَفِّرُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَمَا تَأَخَّرَ! (٣).

قلت: وهذا الحكم خاص^(٤) بالنبي ﷺ لا يُشاركه أحدٌ من بني آدم؛ لا جزئياً ولا كلياً؛ فافطن لهذا ترشده.

وإليك الدليل:

قال تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا (١) لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ [الفتح: ١ و ٢].

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله في ((تفسيره)) (ج ٣ ص ١٩٨): (هذا من خصائصه ﷺ التي لا يُشاركه فيها غيره، وليس في حديث صحيح في ثواب الأعمال لغيره غفر له ما تقدم من ذنبه، وما تأخر^(١))، وهذا فيه تشريف عظيم لرسول الله ﷺ. اهـ

(١) انظر الحديث المنكر الذي صححته إحدى الفتيات الجامعيات المتحمسات الآتي في (٤ - الطهارة / ٥)، لتري ضرر الجهل والتعالم، وأحاديث آخر حسننها بعض الجهلة يأتي بيان تعديهم على هذا العلم، انظرها في (٤ - الطهارة / ٧ و ٨)، وآخر في (١٢ / الباب) من ((الصحيح)). [الشيخ الألباني].

(٢) مثال الأول حديث ابن عباس في الحمام (٤ - الطهارة / ٥)، ومثال الآخر في (٥ - الصلاة / ٣٣). [الشيخ الألباني].

(٣) قلت: والشارع لم يجعل: ((صَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ)) يكفر سنة ماضية، وسنة متأخرة، وهو فرض، فكيف يجعل ((صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ)) يكفر سنة ماضية، وسنة متأخرة، وهو يوم واحد، وهو مستحب: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾ [ص: ٥].

(٤) انظر: ((مرشد المختار إلى خصائص المختار)) لابن طولون (ص ٣٩٤)، و((الخصائص الكبرى)) للسيوطي (ج ٢ ص ٣٣٦).

وقال تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ (١) وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ (٢)﴾ الَّذِي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ (٣) وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴿ [الشرح: ١ و ٢ و ٣ و ٤].

قال أبو المكارم القاضي الروياني الشافعي رحمه الله في كتابه ((العدة)): (في تكفير السنة الأخرى يحتمل معنيين:

أحدهما: المراد السنة التي قبل هذه، فيكون معناه أَنَّهُ يُكَفِّرُ سَنَتَيْنِ ماضيتين.

والثاني: أَنَّهُ أَرَادَ سَنَةَ ماضية، وسنة مُستقبلية، وهذا لا يُوجدُ مثله من العبادات؛ أَنَّهُ يُكَفِّرُ الزَّمانَ المُستقبل، وإنما ذلك خاصٌّ لرَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ بنصِّ القرآن العزيز). (٢) اهـ

قلت: وكلُّ ما يَرِدُ في الأخبارِ مِنْ تَكْفِيرِ الذُّنُوبِ المُستقبلية؛ فهي ضَعِيفَةٌ لتخصيص ذلك بالنبي ﷺ وحده. (٣)

قلت: ومن هذه الأخبار الضعيفة؛ خَبَرُ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ؛ فَإِنَّهُ يُكَفِّرُ سَنَةَ ماضية، وسنة مُستقبلية!.

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينَ رحمه الله في ((شرح رياض الصالحين)) (ج ٢ ص ٧٣): (قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: وَاعْلَمْ أَنَّ مِنْ خَصَائِصِ الرَّسُولِ ﷺ أَنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، وَبَنَاءً عَلَيْهِ: فَكُلُّ حَدِيثٍ يَأْتِي بِأَنَّ مِنْ فَعَلٍ كَذَا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ فَإِنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، لِأَنَّ هَذَا مِنْ خَصَائِصِ الرَّسُولِ، أَمَّا (غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ)، فَهَذَا كَثِيرٌ، لَكِنَّ (مَا تَأَخَّرَ)، هَذَا لَيْسَ إِلَّا

(١) وكم زيادة شاذةٍ وَجَدْتُ في صحيح مُسلم؛ كما بَيَّنَّ ذلك أهلُ العلم.

(٢) انظر: ((المجموع)) للنووي (ج ٦ ص ٣٨١).

(٣) انظر: كتاب: ((الخصال المكفرة للذنوب والمقدمة والمؤخرة)) لابن حجر.

لِلرَّسُولِ ﷺ فَقَطْ، وَهُوَ مِنْ خَصَائِصِهِ، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ عَامَّةٌ نَافِعَةٌ لِطَالِبِ الْعِلْمِ^(١)؛ أَنَّهُ إِذَا أَتَاكَ حَدِيثٌ فِيهِ أَنَّ مَنْ فَعَلَ كَذَا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ؛ فَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ (مَا تَأَخَّرَ) ضَعِيفٌ لَا يَصُحُّ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ خَصَائِصِ مُحَمَّدٍ صَلَوَاتُ اللَّهِ، وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ). اهـ.

قلت: ولا يعلم هؤلاء المقلدة أنهم إذا قالوا بثبوت هذا الحديث في: ((صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ))، وأنه يكفر ذنوب سنتين، سنة ماضية، وسنة متأخرة!، فقد وقعوا في مخالفة خطيرة في الدين!، لأنهم اختصُّوا لأنفسهم بما اختص به الرسول ﷺ من غفران الذنوب المتقدمة، والمتأخرة!، لأن في هذا الحديث هذا الفضل العظيم الذي هو من خصائص الرسول ﷺ.^(٢)

لذلك لو صام الناس يوم عرفة في كل سنة إلى أن يموتوا، فإن تكفير الذنوب يكون لهم في طوال أعمارهم!، لأن في كل سنة عند صومهم سوف يغفر لهم ما قدموا، وما آخروا من الذنوب!، وهذا عين موافقتهم لما اختص به الرسول ﷺ؛ وهذا لا يكون أبداً، لأن ذلك من خصائصه ﷺ بنص القرآن الكريم.

قال تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ ((١)) لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ [الفتح: ١ و ٢].

وقال تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ ((١)) وَوَضَعْنَا عَنكَ وَزْرَكَ﴾ [الشرح: ١ و ٢].

(١) قلت: رَحِمَ اللَّهُ شَيْخَنَا، لقد حُفِيتُ عليه هذه القاعدةُ النَّافِعَةُ في قوله: ((بِصَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ))، وهو حديثٌ ضَعِيفٌ على هذه القاعدة، لأنَّ فيه يُكْفَرُ: (السنة الباقية المُتَأَخِّرَةُ)، بمثل لفظ: (وَمَا تَأَخَّرَ)، والله المُسْتَعَان.

(٢) وهذا الحكم خاصٌّ بالنبي ﷺ لا يُشَارِكُهُ أَحَدٌ من بني آدم، اللهم غفراً.

قلتُ: وهذا الحكم من ((الفقه)) في الدين لم يفهموه، فما بالك في ((الحديث))؛ أي: إذا كان هذا حالهم في ((الفقه))، فهم في ((الحديث)) أجهل، بل هو الداء العضال، لأنه جهل مركب، اللهم غفرًا.

قال تعالى: ﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٧٨].

(٤) وأما حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه.

فأخرجه الطبراني في ((المعجم الكبير)) (ج ٥ ص ٢٠٢) من طريق أحمد بن رشدين المصري حدثني أبي عن أبيه عن جده عن عمرو بن الحارث عن عمر بن قيس عن عطاء عن أبي الخليل عن زيد بن أرقم رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ أنه سئل عن صيام يوم عرفة، فقال: ((يكفر السنة التي أنت فيها والسنة التي بعدها)).

حديث منكر

قلتُ: وهذا سنده ظلماتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ؛ وهو مسلسل بالضعفاء والكذابين، وله خمس علل:

الأولى: أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد، قال عنه أحمد بن صالح: كذاب، وقال ابن عدي: كذبه، وهو وأبوه وجده وجد أبيه أربعتهم ضعفاء!.

الثانية: أبوه محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد، قال عنه العقيلي: في حديثه نظر، وقال ابن عدي: ضعيف.

الثالثة: جده الحجاج بن رشدين بن سعد، قال عنه ابن عدي: ضعيف.

الرابعة: رشدين بن سعد، قال عنه أبو زرعة: ضعيف، وقال ابن معين: لا يكتب حديثه، وقال مرة أخرى: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث.

الخامسة: عمر بن قيس المكي المعروف بسندل، قال عنه أحمد: متروك الحديث، وقال ابن معين: ضعيف الحديث.^(١)

وقال الشيخ الألباني في ((ضعيف الترغيب والترهيب)) (ج ١ ص ٣١١): (حديث منكر!).

وقال الشيخ الألباني في ((ضعيف الترغيب والترهيب)) (ج ١ ص ٣١١): عن هذا الحديث: (إن الجهلة حسنوه لغفلتهم!). اهـ

قلت: ومع ذلك؛ فقد كتم العطاوي هذا كله وأشار إلى الحديث على أنه شاهد في ((النصفة)) (ص ١٤)، لَيْسَلَمْ له مُرادُهُ، وبعد هذا؛ فما هي أخرى الأوصاف بهذا العطاوي؟، التضليل، والتلبيس، والخيانة، أم الجهل، والغفلة، والغرور؟!.

فهل يقال بعد ذلك: فهذه شواهد الحديث، وفيها ما يدل على صحة بثوته!، وهي شديدة الضعف!.

ومما تقدم تعلم أن قول الهيثمي في ((مجمع الزوائد)) (ج ٣ ص ١٩٠): (رواه الطبراني في ((الكبير))، وفيه رشدين بن سعد، وفيه كلام، وقد وثق!^(٢)). فيه قصور لا يخفى.

قلت: فآفة الحديث؛ هذه العلل الواهية المذكورة في الإسناد.

ومن غرائب، وتحايل هذا العطاوي أنه لا يعزو الأحاديث التي يذكرها إلى عللها الواهية على التفاصيل التي نذكرها، بل أدهى من ذلك وأمر أنه يجزم بنسبة هذه

(١) انظر: ((لسان الميزان)) لابن حجر (ج ١ ص ٥٩٤)، و(ج ٢ ص ٥٦٠)، و(ج ٧ ص ٥٥)، و((الكامل في ضعفاء الرجال)) لابن عدي (ج ٢ ص ٦٥١)، و(ج ٣ ص ١٠٠٩)، و((تحذيب الكمال)) للمزي (ج ٩ ص ١٩٢)، و(ج ٢١ ص ٤٨٧)، و((الإرشاد)) للخليلي (ج ١ ص ٤٢٢)، و((الضعفاء الكبير)) للعليني (ج ٤ ص ١٢١١)، و((تاريخ الإسلام)) للذهبي (ج ٢٢ ص ٦٣)، و((ميزان الاعتدال)) له (ج ٢ ص ٤٩).

(٢) قلت: فتبين كذلك أن تعقب الراددي أيضاً؛ للهيثمي: بقوله في ((مذكرته البالية)) (ص ٨): (بل هو ضعيف الحديث!)؛ فيه قصور، وجهل بعلم الجرح والتعديل، اللهم غفرًا.

الأحاديث الواهية إلى النبي ﷺ، والذي يفعل ذلك ويدعي العلم: ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥].

فعن سهل بن عبد الله التستري رحمه الله قال: ((مَنْ أَفْتَى النَّاسَ بِالْحِيلَةِ فِيمَا لَا يَجُوزُ، يَتَأَوَّلُ الرَّأْيَ وَالْهَوَىٰ بِلَا كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ، فَهَذَا مِنْ عُلَمَاءِ الشُّوْءِ، وَمِثْلُ هَذَا هَلَكُ الْأَوَّلُونَ وَالْآخِرُونَ!)).^(١)

قلت: أفلا ترى أن ظاهر حديث: ((صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ))؛ أنه حق بما أظهر الراددي من حيلة وخديعة للقرءاء، ثم جعله سُنَّةً؛ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ في الدين^(٢). نعوذ بالله من الحيل.

قال ابن بطة رحمه الله في ((إبطال الحيل)) (ص ٨٨): (وَأَمَّا مَنْ عَلَّمَ الْحِيلَةَ، وَالْمُمَاكِرَةَ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْخَدِيعَةَ لِمَنْ يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ، حَتَّى يَخْرُجَ الْبَاطِلُ فِي صُورَةِ الْحَقِّ، فَلَا يَقَالُ لَهُ مِفْتِي!). اهـ

وقد وقع العطاوي في حيل كثيرة بسبب التدليس، والتلبيس على القرءاء لِيَسْلَمَ له مراده، وبيان ذلك من وجوه:

(١) أنه حسن الأحاديث الواهية، ونسبها إلى النبي ﷺ.

(٢) أنه زعم أن حديث أبي قتادة رضي الله عنه في ((صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ)) في ((صحيح مسلم))، لم يعله أحد من أئمة الحديث!.

(١) أثر حسن.

أخرجه ابن بطة في ((إبطال الحيل)) (ص ١١٤).

وإسناده حسن.

(٢) وانظر: ((إبطال الحيل)) لابن بطة (ص ١٠٤).

(٣) أنه يزعم أنَّ من ضعف حديثاً في ((صحيح)) مسلم، فإنه يطعن في الإمام مسلم، و((صحيحه))!.

(٤) أنه زعم أنَّ أحاديث ((صحيح)) مسلم أجمع على صحتها أئمة الحديث!.

(٥) أنه زعم أنَّ الإجماع قائم على سنية: ((صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ))!.

(٦) أنه يزعم أنَّ ((صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ)) لم يختلف فيه العلماء!.

(٧) أنه ادَّعى أنَّ الشواهد الواهية تقوي ثبوت حديث أبي قتادة رضي الله عنه في ((صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ))!.

(٨) أنه تعمد التدليس والتلبيس على القراء ليثبت صحة رأيه!.

(٩) أنه تعمد ذكر الشواهد مع علمه أنها لا تصلح للشواهد!.

(١٠) أنه لم يكن مراده نصره السنة، ونصرة ((صحيح)) مسلم كما زعم، لكن كان مراده اظهار الحقد الدفين الذي في صدره قديماً.

فهذه حيل استعملها المعترض ليلبس على القراء على صحة مقاله^(١)، والعياذ

بالله.

قال ابن بطة رحمه الله في ((إبطال الحيل)) (ص ٨٨): (وقد علم المؤمنون، والعلماء الربانيون، والفقهاء الديانون، أنَّ الحيلة على الله تعالى، وفي دين الله تعالى لا تجوز، وأنَّ فاعلها مخادعٌ لله تعالى ولرسوله ﷺ، وما يخادع إلا نفسه!، لا مَنْ يعلم السر وأخفى، ويعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، ويعلم ما في أنفسكم فاحذروه، ومن

(١) فشابه العطاوي المقلد بحيله هذه، حيل الصوفية الكثرية الذين زعموا أن انتقادهم للشيخ الألباني رحمه الله نصره للإمام مسلم ول((صحيحه))!، بل للسنّة!، وهم كاذبون في ذلك بل فعلوا ذلك حيلة للوقعة بين الشيخ الألباني رحمه الله والقراء لما في قلوبهم من حسد وحقد على الشيخ الألباني رحمه الله، اللهم غفرًا.

قال: ﴿إِنْ تُخَفُّوْا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوْهُ يَعْلَمُهُ اللهُ﴾ [آل عمران: ٢٩]، ومن قال: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]. اهـ
فهل رأيت أيها القارئ تلاعباً بأحكام الشريعة، واحتيلاً على حرمان الله تعالى
مثلاً فعل هذا الرجل المتعالم!.

أما أنا فما أعلم مثله أحد؛ إلا أن يكون اليهود الذين عرفوا بذلك منذ القديم^(١)،
وما قصة احتيالهم على صيد السمك يوم السبت ببعيدة عن ذهن القارئ!، اللهم سلم
سلم.

قال تعالى: ﴿وَأَسْأَلُهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ
تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرْعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبْلُوهُمْ بِمَا كَانُوا
يَفْسُقُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٣].

قلت: فالحيلة في الدين محرمة في الكتاب والسنة، فكل حكم عُملٍ بالحيلة ...
فهو مردودٌ مذمومٌ عند العلماء الربانيين.^(٢)

قال أبو داود السجستاني في ((المسائل)): سمعت أبا عبد الله — وذكر الحيل عن
أصحاب الرأي —، فقال الإمام أحمد: (يحتالون لنقض سنن رسول الله ﷺ).

وقال الإمام أحمد رحمه الله: (لا يجوز شيء من الحيل).^(٣)

وقال ابن بطة رحمه الله في ((إبطال الحيل)) (ص ١٠١): (وأصل الحيلة في

شريعة الإسلام خديعة، والخديعة نفاق). اهـ

(١) قلت: وإلا لماذا ينسب هذه الأحاديث الواهية إلى النبي ﷺ، ثم يتحايل بها لأثبات: ((صوم يوم عرفة))!، والله المستعان.

وانظر: ((إبطال الحيل)) لابن بطة (ص ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦)، و((إعلام الموقعين)) لابن القيم (ج ٣ ص ١٧٤).

(٢) انظر: ((إبطال الحيل)) لابن بطة (ص ١١٠)، و((إعلام الموقعين)) لابن القيم (ج ٣ ص ١٧٩).

(٣) أثر صحيح.

أخرجه ابن بطة في ((إبطال الحيل)) (ص ١١٣)، وابن أبي يعلى في ((طبقات الحنابلة)) (ج ١ ص ٣٣٢).

وإسناده صحيح.

وذكره ابن القيم في ((إعلام الموقعين)) (ج ٣ ص ١٧٤).

وقال ابن بطة رحمه الله في ((إبطال الحيل)) (ص ١٠٩): (ألا ترى أن الله عز وجل مسح قوماً قردة باستعمالهم الحيلة في دينهم، والمواربة في دينهم، ومخادعتهم لربهم، مع أنهم أظهروا التمسك، وتحريم ما حرمة رب العالمين، مع فساد باطنهم، وقبيح مرادهم). اهـ

وقال ابن بطة رحمه الله في ((إبطال الحيل)) (ص ١٠٨): (فصار يستعمل السنة في غير موضعها^(١)). اهـ

عَنْ وَهْبِ بْنِ مُنَبِّهِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: ((الْفَقِيْهُ، الْعَفِيفُ، الْمُتَمَسِّكُ بِالسَّنَةِ، أَوْلَيْكَ أَتْبَاعُ الْأَنْبِيَاءِ فِي كُلِّ زَمَانٍ)).^(٢)

(٥) وأما حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

أخرجه الطبراني في ((المعجم الكبير)) (ج ١١ ص ٧٢)، وفي ((المعجم الأوسط)) (ج ٣ ص ١٤٤ — مجمع البحرين)، وفي ((المعجم الصغير)) (ج ٢ ص ١٦٤)، وابن حجر في ((الأمالي المطلقة)) (ص ٢٢) من طريق الهيثم بن حبيب، حدثنا سلام الطويل عن حمزة الزيات عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: ((من صام يوم عرفة كان له كفارة ستين، ومن صام يوماً من المحرم فله بكل يوم ثلاثون يوم)).

حديث موضوع

(١) وهذا شأن العطاوي تماماً، فإنه يستعمل اسم: ((السنة)) بالحيل، والعياذ بالله.

وانظر: ((إبطال الحيل)) لابن بطة (ص ١١٣)، و((إعلام الموقعين)) لابن القيم (ج ٣ ص ١٧٩).

(٢) أثر حسن.

أخرجه ابن بطة في ((الإبانة الكبرى)) (ج ١ ص ٢٠١)، وفي ((إبطال الحيل)) (ص ٦٦).

وإسناده حسن.

قلت: وهذا سنده مُظْلَم؛ وله ثلاث علل:

الأولى: الهيثم بن حبيب، قال الذهبي في ((الميزان)) (ج ٤ ص ٣٢٠): (الهيثم بن حبيب عن سفيان بن عيينة بنجر باطل في المهدي؛ هو المتهم به)، وقال الذهبي في ((المغني في الضعفاء)) (ج ٢ ص ٧١٦): (عن ابن عيينة بنجر كذب في المهدي؛ هو آفته)، وقال ابن حجر في ((التقريب)) (ص ١٠٣٠): (متروك).

الثانية: سلام بن سلم الطويل، قال عنه البخاري: تركوه، وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث تركوه، وقال أحمد: منكر الحديث، وقال الدارقطني: متروك الحديث.^(١)

الثالثة: ليث بن أبي سليم القرشي، فإنه ضعيف، وقد اختلط فلم يتميز حديثه فترك، قال عنه أحمد: مضطرب الحديث، وقال مرة: ضعيف الحديث جداً كثير الخطأ، وقال أبو زرعة: لين الحديث لا تقوم به الحجة عند أهل العلم بالحديث، وقال ابن معين: ضعيف، وقال النسائي: ضعيف.^(٢)

وقال الشيخ الألباني في ((الضعيفة)) (ج ١ ص ٤١٠): (موضوع)!

وقال الشيخ الألباني أيضاً في ((الضعيفة)) (ج ١ ص ٤١٢): (وهذا إسناد موضوع، وله علل ثلاث!).

(١) انظر: ((التاريخ الكبير)) للبخاري (ج ٤ ص ١٣٣)، و((الجرح والتعديل)) لابن أبي حاتم (ج ٤ ص ٢٦٠)، و((الضعفاء والمتروكين)) لابن الجوزي (ج ٢ ص ٦)، و((المغني في الضعفاء)) للذهبي (ج ١ ص ٢٧٠)، و((الضعفاء الكبير)) للعقيلي (ج ٢ ص ٥٢٩).

(٢) انظر: ((تهذيب الكمال)) للمزي (ج ٢٤ ص ١٣٣)، و((المجروحين)) لابن حبان (ج ٢ ص ٢٣٧)، و((الجرح والتعديل)) لابن أبي حاتم (ج ٧ ص ١٧٧)، و((التقريب)) لابن حجر (ص ٨١٨)، و((الضعفاء والمتروكين)) للنسائي (ص ٩٠)، و((الكامل في ضعفاء الرجال)) لابن عدي (ج ٦ ص ٢١٠٥).

وأورده الهيثمي في ((مجمع الزوائد)) (ج ٣ ص ١٩٠)، ثم قال: رواه الطبراني في ((الصغير))، وفيه الهيثم بن حبيب عن سلام الطويل، وسلام ضعيف، وأما الهيثم بن حبيب فلم أر من تكلم فيه غير الذهبي اتهمه بخبر رواه، وقد وثقه ابن حبان!.

وتعقبه الشيخ الألباني في ((الضعيفة)) (ج ١ ص ٤١١)؛ بقوله: (الهيثم بن حبيب؛ اتهمه الذهبي بخبر باطل، وذكره ابن حبان في ((الثقات))!، و((سلام الطويل)) متهم، و((ابن أبي سليم)) ضعيف، والحديث أعله الهيثمي (١٩٠/٣)؛ بالهيثم هذا، وهو قصور لا يخفى، وأعجب منه قول المنذري في ((الترغيب)) (٧٨/١): رواه الطبراني في ((الصغير)) وهو غريب، وإسناده لا بأس به!، وهذا ذهول عجيب، وإلا فكيف يسلم من البأس إذا كان فيه ذاك المتهم ((الطويل))! قال فيه؛ ابن خراش: كذاب، وقال ابن حبان: يروي عن الثقات الموضوعات، كأنه كان المتعمد لها، وقال الحاكم: روى أحاديث موضوعة^(١). اهـ

وأورده الهيثمي أيضاً في ((مجمع الزوائد)) (ج ٣ ص ١٩٠)؛ ثم قال: (رواه الطبراني في ((الصغير))، وفيه: (الهيثم بن حبيب)) ضعفه الذهبي ... ورواه في ((الكبير))، وفيه الهيثم بن حبيب أيضاً).

فتعقبه الشيخ الألباني في ((الضعيفة)) (ج ١ ص ٤١٢) بقوله: (وقد ذهل عن علة هذا الحديث أيضاً المقتضية لـ((وضعه)) الهيثمي، كما ذهل عنها في الحديث الذي

(١) وأشار إليه العطاوي في ((مذكرته البالية)) (ص ١٤)؛ وأنه يصلح كشاهد؛ لحديث: ((صوم يوم عرفة))؛ هكذا ليلبس على القراء كعادته!. والإسناد له ثلاث علل واهية!، كما بيّن الشيخ الألباني رحمه الله، وهذا ينطوي على تدليس وجهل!.

قبله على ما سبق بيانه وقد تبعه في هذا المناوي في ((شرح الجامع الصغير))، فقال: قال الهيثمي: فيه ((الهيثم بن حبيب)) ضعفه الذهبي!).

وقال الهيثمي في ((مجمع الزوائد)) (ج ٣ ص ١٩٠)؛ بعدما ذكر: ((الهيثم بن حبيب)):(وقد وثقه ابن حبان!).^(١)

وهذا ذهول من الهيثمي رحمه الله؛ لأن الذي ذكره ابن حبان في ((الثقات)) (ج ٧ ص ٥٧٧)؛ ليس الهيثم بن حبيب هذا ((المتروك)) الذي روى حديث: ((صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ))، بل هذا ((الهيثم بن حبيب الصيرفي)) وهو: ((الهيثم بن أبي الهيثم الصيرفي))؛ وهو: ((ثقة))، وهو أخو: ((عبد الخالق بن حبيب))، وهذا أقدم طبقة من: ((الهيثم بن حبيب))، ((المتروك)) المشار إليه؛ يروي عن التابعين^(٢)؛ كما ذكر ابن حجر في ((تهذيب التهذيب)) (ج ١١ ص ٨١).

وقد ذكر ابن حجر في ((تهذيب التهذيب)) (ج ١١ ص ٨١)؛ ((الهيثم بن حبيب)) هذا ((المتروك)) للتمييز بينه، وبين الآخر، ثم ذكر رواية للطبراني؛ ثم قال: (فالهيثم هو المتهم، وذكرته للتمييز بينه، وبين الذي قبله -يعني: الهيثم بن أبي الهيثم- فإنه متأخر عنه).

قلت: فختلط على الهيثمي رحمه الله؛ هذا بهذا، ولم يميز، وقلده الراددي؛ كما رددت عليه في ((الكوكب الدري)) (ص ٢٥) فوقع في فخ الجهل الذي يحذره،

(١) كما ذهل الشيخ الألباني رحمه الله في ((الضعيفة)) (ج ١ ص ٤١١)، حيث ظن أن ابن حبان وثَّق ((الهيثم بن حبيب)) هذا، وليس كذلك.

(٢) وانظر: ((الجرح والتعديل)) لابن أبي حاتم (ج ٤ ص ٤٨٠).

ويُحذَر منه!، وكل ذلك بسبب تعمده للتدليس، والتلبيس على القراء!، فمن حفر حفرة لأخيه وقع فيها!.

قلتُ: وهذا غشٌّ فاضح للردادي، فعل ذلك ليسلم له مراده، ولم يسلم هو من الفخ؛ فمراده أن يظهر أن ابن حبان وثقه، فيخيل للقارئ أن: ((الهيثم بن حبيب)) ثقة، وهو: ((كذاب))! ﴿يُخَيِّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾ [طه: ٦٦]، وهي ليس كذلك!، ولكن: ﴿وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيمٍ﴾ [الأعراف: ١١٦]، وفي العاقبة: ﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ﴾ [يونس: ٨١].

إذاً؛ فأمر هذا الردادي عجيب، يقع فيما ينهي الآخرين عنه، ويتصف بما يذمُّ الآخرين بتلبسه!.

وهذه تالله كبرى معائب هذا الردادي بشهادة نفسه على نفسه، ويكأنه بدأ يخلط، وتختلط عليه الأمور!.

وذكره المنذري في ((الترغيب والترهيب)) (ج ٢ ص ١١٤)، وعزاه للطبراني في ((المعجم الصغير))، ثم قال: (وهو غريب!)، وإسناده لا بأس به^(١)، والهيثم بن حبيب وثقه ابن حبان!.

وتعقبه ابن حجر في ((الأمالي المطلقة)) (ص ٢٢) بقوله: (وهو يوهم أنه ليس في الإسناد من ينظر في حاله إلا الهيثم، وليس كذلك، فإن ليث بن أبي سليم متكلم

(١) فتعقبه الشيخ الألباني رحمه الله في ((ضعيف الترغيب والترهيب)) (ج ١ ص ٣١٢)؛ بقوله: (هذا خطأ فاحش لا أدري كيف وقع له؛ فإن فيه ((سلاماً الطويل)) وهو كذاب، و((ليث بن أبي سليم)) مختلط، و((الهيثم بن حبيب)) اتهمه الذهبي بخبر، وتوثيق ابن حبان هنا غير معتبر، واغتر به الجهلة فقالوا: ((ضعيف)) فقط. اهـ.

قلتُ: والهيثم بن حبيب هذا لم يوثقه ابن حبان، كما فصلت ذلك، فتنبه.

في حفظه، وكذا حمزة^(١)، وأما سلام، فقال علي بن المديني، وأبو زرعة: ضعيف، وقال أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين: أحاديثه منكرة (...). اهـ

وقال ابن حجر في ((الأمالى المطلقة)) (ص ٢٣): (وأما الهيثم، فلم أر للمتقدمين فيه كلاماً، وهو في ((ثقات)) ابن حبان^(٢)، كما قال (...).

قلتُ: وذهل الشيخ الألباني رحمه الله مع وجود هذه العلل الواهية بقوله: (وهذا القدر منه صحيح، لأن له شواهد كثيرة!)، كما هو ظاهر فصحه بالشواهد في ((الضعيفة)) (ج ١ ص ٤١١)، مع ضعفه الشديد!، فهو لا يصلح في الشواهد، كما هو مقرر في أصول الحديث.

قال الشيخ الألباني في ((ضعيف الترغيب والترهيب)) (ج ١ ص ٣١٢): (حديث موضوع!).

قلتُ: فكيف يحتج به!.

وقال العطاوي في ((مذكرته البالية)) (ص ١٤): (فهذه الشواهد كثيرة تنص على صوم يوم عرفة وفضله، وأكثرها لا تخلو أسانيداً من ضعف، لكنها بمجموعها تقوي الحديث!). يعني: حديث أبي قتادة.

قلتُ: فهذا من الغش العلمي للقرّاء، فوقع في ذلك لكثرة كذبه، وتمويهه، وتدليسهِ، ونكوصهِ، وتلؤُنهِ، وأخذهِ، وردِّهِ، وغواتيهِ، واتَّهَجُمِهِ، فانظر إلى أي هوة سقط

(١) قلتُ: ولم أجده في ((ثقات)) ابن حبان، وإنما الذي أورده فيه ابن حبان هو: ((الهيثم بن حبيب الصيرفي))، وهو في ((تهذيب التهذيب)) (ج ١١ ص ٩٢) لابن حجر لـ ((لتمييز)).

(٢) هو حمزة بن حبيب الزيات القارئ أبو عمارة الكوفي، صدوق ربما وهم.

انظر: ((تقريب التهذيب)) لابن حجر (ص ٢٧١).

هذا الرجل، ولم يُوفَّق في هذا البحث البالي، لأن التوفيق عزيز لا يناله العبد بهذه الطريقة المُخزية! (١)

قال تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم: ٣٤].

وقال تعالى: ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨].

وعن الشافعي رحمه الله قال: (أصل العمل التوفيق، وثمرته النجح، وغاية كل أمر الصديق). (٢)

قلت: والتوفيق فعل ما تتفق معه الطاعة، وإذا لم تتفق معه الطاعة لم يُسمَّ توفيقاً، ولهذا قالوا: ((إنَّه لا يُحسِنُ الفَعْلَ))؛ ولا يكون التوفيق إلا لما حسن من الأفعال، يُقال: ((وُفِّقَ فلانٌ لِلإِنصافِ)).

وعن سهل بن عبد الله التستري رحمه الله قال: (الأعمال بالتوفيق؛ والتوفيق من الله، ومفتاحها الدعاء والتضرع). (٣)

وعن الشافعي قال: (والناس طبقات في العلم، موقعهم من العلم بقدر درجاتهم فيه، فحق على طلبة العلم بلوغ غاية جهدهم في الاستكثار من علمه،

(١) قلت: نعم؛ لما كان هذا حاله؛ رأيت أن أكتب ردّاً أكشف فيه زيفه، وأبين حقيقة دعاويه، وتطاوله في علم الحديث الذي هو ليس من اختصاصه.

بل رمية لأهل الأثر بالجهل والكذب، وغير ذلك؛ مما هو غير مُنفك عنه!

(٢) أثر صحيح.

أخرجه ابن عساكر في ((تاريخ دمشق)) (ج ٥١ ص ٤٠٨)، وابن حَمَّان في ((الفوائد والأخبار)) (ج ١٠ ص ٤١ - السيرة). وإسناده صحيح.

ودكره الذهبي في ((السير)) (ج ١٠ ص ٤١).

(٣) أثر حسن.

أخرجه أبو عبد الرحمن السلمي في ((طبقات الصوفية)) (ص ٢١١). وإسناده حسن.

وَالصَّبْرَ عَلَى كُلِّ عَارِضٍ دُونَ طَلَبِهِ، وَإِخْلَاصِ النِّيَّةِ لِلَّهِ فِي إِدْرَاكِ عِلْمِهِ نَصًّا
وَاسْتِنْبَاطًا، وَالرَّغْبَةَ إِلَى اللَّهِ فِي الْعَوْنِ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ لَا يُدْرِكُ خَيْرٌ إِلَّا بِعَوْنِهِ^(١).

وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ الْمُفَسِّرِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي ((الْبَحْرِ الْمُحِيطِ)) (ج ٥ ص ٣٣٢):
(قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَوْفِيقِي﴾؛ أَي: لِدُعَائِكُمْ إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ وَحْدَهُ، وَتَرْكِ مَا نَهَاكُمْ عَنْهُ إِلَّا
بِمَعُونَةِ اللَّهِ، أَوْ وَمَا تَوْفِيقِي لِأَنْ تَكُونَ أَفْعَالِي مُسَدَّدَةً مُوَافِقَةً لِرِضَا اللَّهِ تَعَالَى). اهـ
وَقَالَ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي ((السير)) (ج ١٩ ص ٣٣٤): (والتوفيق في الاعتصام
بالسنة والإجماع). اهـ

وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الْحَرَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي ((غَرِيبِ الْحَدِيثِ)) (ج ٣ ص ٩٧٤):
(وَالْحَذَلُ: ضِدُّ النَّصْرَةِ، حَذَلَ يَحْذُلُ حِذْلَانًا وَحِذْلًا، وَرَجُلٌ مَحْذُولٌ: تُرِكَ وَحْدَهُ). اهـ
قُلْتُ: فَحِذْلَانُ اللَّهِ تَعَالَى لِلْعَبْدِ الْمَحْذُولِ!؛ أَلَّا يَعِصِمَهُ مِنَ الْبِدْعِ، أَوْ الْمَعَاصِي،
أَوْ الشُّبُهَةِ فَيَقَعُ فِيهَا، لِأَنَّهُ غَيْرُ مَنْصُورٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ؛ فَلَا بَدَّ أَنْ يَقَعَ فِي
السَّيِّئَاتِ، وَالشُّبُهَاتِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قَالَ الْخَلِيلُ اللُّغَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي ((الْعَيْنِ)) (ج ١ ص ٤٧٠): (وَحِذْلَانُ اللَّهِ
لِلْعَبْدِ: أَلَّا يَعِصِمَهُ مِنَ السُّوءِ). اهـ

وَقَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي ((مَدَارِجِ السَّالِكِينَ)) (ج ٢ ص ١٠٦٣
و ١٠٧٢): (وَقَدْ أَجْمَعَ الْعَارِفُونَ عَلَى أَنَّ كُلَّ خَيْرٍ، فَأَصْلُهُ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ لِلْعَبْدِ، وَكُلُّ

(١) أثر صحيح.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي ((الْفَقِيهِ وَالْمُتَّقِيَّه)) (ج ٢ ص ٢٠٤).

وإسناده صحيح.

وذكره ابن جماعة في ((تذكرة السامع)) (ص ٤٨).

شَرٌّ؛ فَأَصْلُهُ خِذْلَانُهُ لِعَبْدِهِ، وَأَجْمَعُوا أَنَّ التَّوْفِيقَ أَنَّ لَا يَكِلَكَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى نَفْسِكَ، وَأَنَّ الْخِذْلَانَ هُوَ أَنْ يُخَلِّيَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ نَفْسِكَ). اهـ
فَتَأَمَّلُوا... وَتَفَكَّرُوا.

قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي ((مَدَارِجِ السَّالِكِينَ)) (ج ٢ ص ١٠٦٦): (وَأَنَّهُ لَا مُوَفَّقَ إِلَّا مَنْ وَفَّقَهُ وَأَعَانَهُ، وَلَا مَخْذُولَ إِلَّا مَنْ خَذَلَهُ، وَتَخَلَّى عَنْهُ). اهـ
وَقَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي ((مَدَارِجِ السَّالِكِينَ)) (ج ٢ ص ١٠٧١): (وَلَا سَبِيلَ إِلَى طَاعَتِهِ إِلَّا بِمَعُونَتِهِ، وَلَا وُصُولَ إِلَى مَرْضَاتِهِ إِلَّا بِتَوْفِيقِهِ، فَمَوَارِدُ الْأُمُورِ كُلِّهَا مِنْهُ، وَمَصَادِرُهَا إِلَيْهِ، وَأَزِمَّةُ التَّوْفِيقِ جَمِيعُهَا بِيَدَيْهِ، فَلَا مُسْتَعَانَ لِلْعِبَادِ إِلَّا بِهِ، وَلَا مُتَّكِلَ إِلَّا عَلَيْهِ، كَمَا قَالَ شُعَيْبٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَاطِبُ الْأَنْبِيَاءِ: «وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ» [هود: ٨٨]). اهـ

وقال الحافظ الذهبي رحمه الله في ((السير)) (ج ١٩ ص ٣٢٨)؛ عن أبي حامد الغزالي: (ولم يكن له علم بالآثار ولا خبرة بالسنن النبوية القاضية على العقل!). اهـ
يعني: لم يُوفق لعلم الآثار.

وأخرجه الخطيب في ((المتفق والمفترق)) (ج ٣ ص ١٦٢٨)، وابن الجوزي في ((الموضوعات)) (ج ٢ ص ٥٦٥)، وأبو الشيخ في ((الثواب)) كما في ((الآلَاءِ المصنوعة)) (ج ٢ ص ٩١) من طريق أبي بلال الأشعري حدثنا علي بن علي الحميري عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: ((من صام العشر من ذي الحجة، فله من كل يوم صوم شهر، وله بصوم يوم التروية سنة، وله بصوم يوم عرفة سنتان)).

حديث موضوع

قلت: وهذا سنده واهٍ بمرّة، فيه مُحمّد بن السائب بن بشر الكلبي، أبو النضر، وهو كذاب متروك الحديث، قال النسائي عنه: متروك الحديث، وقال الجوزجاني: كذاب ساقط، وقال ابن حجر: متهم بالكذب.^(١)

وقال السيوطي في ((الآليء المصنوعة)) (ج ٢ ص ٩١): (لا يصلح الكلبي كذاب).

وذكره ابن ناصر الدين في ((فضل يوم عرفة)) (ص ٣٩)، والمناوي في ((فيض القدير)) (ج ٤ ص ٢١١).

وقال ابن الجوزي في ((الموضوعات)) (ج ٢ ص ٥٦٦): (وهذا الحديث لا يصح، قال سليمان التيمي: الكلبي كذاب، وقال ابن حبان: وضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج إلى وصفه).

وفيه أبو بلال الأشعري، قال عنه الدارقطني: ضعيف، وقال البيهقي: لا يحتج به، وقال مرة: ليس بالقوي.^(٢)

فانظر كيف يسكتُ العطاوي عن هذا التحقيق كلّهِ ويطويه، وهذا يدل على جهله بعلم الحديث، ومعرفة علله!

فهل يقال بعد ذلك أنه شاهدٌ ... أم أنه تحسين الألفاظ؛ لتغيير القراء، والتّلبس عليهم!، وبخاصة أنه لم يكتُب هذا التعليق إلا من أجل التشويش على أهل الحديث!، فلا قوة إلا بالله!.

(١) انظر: ((تحمذيب الكمال)) للمزي (ج ٢ ص ٢٤٦)، و((الضعفاء والمتروكين)) للنسائي (ص ٩٠)، و((الكامل في ضعفاء الرجال)) لابن عدي (ج ٦ ص ٢١٢٧)، و((التقريب)) لابن حجر (ص ٨٤٧)، و((أحوال الرجال)) للجوزجاني (ص ٥٤).

(٢) انظر: ((السنن)) للدارقطني (ج ١ ص ٤٨٩)، و((المغني في الضعفاء)) للذهبي (ج ٢ ص ٧٧٥)، و((السنن الكبرى)) للبيهقي (ج ٩ ص ٥٢)، و((شعب الإيمان)) له (ج ٢ ص ٤٧٤)، و((لسان الميزان)) لابن حجر (ج ٩ ص ٣٢).

قلتُ: فهذه الغفلة البالغة من **العطاوي** تمنع من القول بقبول بحثه في العلم، فنعود بالله من الجهل.

إذاً لا يقبل هذا الحديث في الشواهد، والمتابعات؛ لأنه مما افتُعلَ في الدين، وأُدْخِلَ في حكم صوم يوم عرفة زوراً وبهتاناً، فلا يصار إلى حُسنه في الشواهد.

(٦) وأما حديث **أبي هريرة** رضي الله عنه.

فأخرجه ابن عدي في ((الكامل)) (ج ٧ ص ٢٥٠١)، وأبو طاهر ابن أبي الصقر في ((مشيخته)) (ص ١٤٩) من طريق نصر بن باب قال: حدثنا حجاج بن أرطأة عن صفوان بن سليم عن عياض بن عبد الله^(١)، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((صوم يوم عرفة كفارة سنة قبلها، ونافلة سنة بعدها)).

حديث منكر

قلتُ: وهذا سنده واه بجرة؛ فيه نصر بن باب المروزي أبو سهل، متروك متهم بالكذب، قال عنه أبو حاتم: متروك الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال البخاري: يرمونه بالكذب، وقال ابن معين: كذاب خبيث، وقال مرة: ليس بشيء، وقال ابن سعد: اتهموه فتركوا حديثه، وقال أبو زرعة: لا ينبغي أن يحدث عنه^(٢).

وفيه الحجاج بن أرطأة، وهو ضعيف ومدلس وقد عنعن^(٣).

قلتُ: فالإسناد شديد الضعف لا يصلح شاهداً!.

(١) ووقع في ((الكامل)) تصحيح (ج ٧ ص ٢٥٠١-ط: دار الفكر، بيروت) في اسم عياض بن عبد الله إلى عامر بن عبد الله.

(٢) انظر: ((الجرح والتعديل)) لابن أبي حاتم (ج ٨ ص ٤٦٩)، و((الضعفاء الصغیر)) للبخاري (ص ١١٣)، و((التاريخ الأوسط)) له (ج ٢ ص ٢٦٤)، و((تاريخ بغداد)) للخطيب (ج ١٣ ص ٢٧٩)، و((التاريخ)) للدوري (ج ٢ ص ٦٠٤)، و((لسان الميزان)) لابن حجر (ج ٧ ص ١٧٤)، و((الضعفاء الكبير)) للعقيلي (ج ٤ ص ١٤٢٧)، و((الضعفاء والمتروكين)) لابن الجوزي (ج ٣ ص ١٥٨).

(٣) انظر: ((تهذيب الكمال)) للمزي (ج ٥ ص ٤٢٠)، و((تعريف أهل التقديس)) لابن حجر (ص ١٦٤).

وذكره ابن ناصر الدين في ((فضل يوم عرفة)) (ص ٣٩).

(٧) وأما حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

فأخرجه ابن عدي في ((الكامل)) (ج ٦ ص ١٦٠)، وابن النجار في ((تاريخه)) كما في ((الآلء المصنوعة)) للسيوطي (ج ٢ ص ١٠٨) من طريق عامر بن سيار حدثنا محمد بن عبد الملك حدثنا محمد بن المنكدر عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((من صام أيام العشر كتب له بكل يوم صوم سنة غير عرفة فإنه من صام يوم عرفة كتب له صوم سنتين)).

حديث منكر

قلت: وهذا سنده ضعيف جداً، وله علتان:

الأولى: محمد بن عبد الملك الأنصاري، قال عنه البخاري: منكر الحديث، وقال أحمد: كان يضع الحديث ويكذب، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال ابن عدي: ضعيف جداً.^(١)

الثانية: عامر بن سيار بن عبد الرحمن الدارمي، قال عنه أبو حاتم: مجهول، وقال الذهبي: مجهول.^(٢)

وذكره السيوطي في ((الأحاديث الموضوعة)) (ج ٢ ص ١٠٨)!

قلت: فهذا الحديث لا يساوي فلساً!

(٨) وأما حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

(١) انظر: ((التاريخ الكبير)) للبخاري (ج ١ ص ١٠٣)، و((الضعفاء والمتروكين)) للنسائي (ص ٩٢)، و((الكامل في ضعفاء الرجال)) لابن عدي (ج ٦ ص ١٦٠)، و((الضعفاء الكبير)) للعقيلي (ج ٤ ص ١٢٦١)، و((اللسان الميزان)) لابن حجر (ج ٦ ص ٣٠٨)، و((الضعفاء والمتروكين)) لابن الجوزي (ج ٣ ص ٨٢)، و((المغني في الضعفاء)) للذهبي (ج ٢ ص ٦١٠).

(٢) انظر: ((الجرح والتعديل)) لابن أبي حاتم (ج ٦ ص ٣٢٢)، و((الضعفاء والمتروكين)) لابن الجوزي (ج ٢ ص ٧١)، و((المغني في الضعفاء)) للذهبي (ج ١ ص ٣٢٣).

فأخرجه ابن أبي شيبة في ((المسند)) (ج ١ ص ٩١)، وفي ((المصنف)) (ج ٢ ص ٣٤١)، والرويان في ((المسند)) (ج ٢ ص ٢١٥)، وعبد بن حميد في ((المنتخب من المسند)) (ج ١ ص ٢١٥)، وأبو يعلى في ((المسند)) (ج ١٣ ص ٥٤٢)، والذهبي في ((معجم الشيوخ)) (ج ٢ ص ٢١٢)، والطبراني في ((المعجم الكبير)) (ج ٦ ص ١٧٩)، والطبري في ((تهذيب الآثار)) (ج ١ ص ٣٤٣) من طريقين عن معاوية بن هشام، عن أبي حفص الطائفي، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((من صام يوم عرفة، غفر له سنتين متتابعتين))، وأما لفظ الروياني، وابن أبي شيبة في ((المصنف)) فهو: ((صوم عرفة كفارة سنتين)).

حديث منكر

قلتُ: وهذا سنده منكر، ومتمنه منكر، وفيه علتان:

الأولى: معاوية بن هشام القصار أبو الحسن الكوفي، وهو سيئ الحفظ، قال عنه أحمد: هو كثير الخطأ، وقال الساجي: صدوق يهم، وقال ابن معين: صالح ليس بذلك، لذلك قال ابن حجر في ((التقريب)) (ص ٩٥٦): صدوق له أوهام، وقال أيضاً: وهو موصوف بسوء الحفظ، وذكره ابن حبان في ((الثقات)) (ج ٩ ص ١٦٦)، وقال: (ربما أخطأ)، وقد روى له مسلم في المتابعات.^(١)

قلتُ: فهو منكر الحديث!، فيخالف ويخطئ، وروايته لهذا الحديث تدل على

ذلك، وأنه غير ضابط في الحديث، لسوء حفظه، فحديثه غير محفوظ.

(١) انظر: ((تهذيب الكمال)) للمزي (ج ٢٨ ص ٢١٨)، و((تهذيب التهذيب)) لابن حجر (ج ١٠ ص ٢١٨)، و((تعجيل المنفعة)) له (ج ١ ص ٣٦٤)، و((ميزان الاعتدال)) للذهبي (ج ٤ ص ١٣٨)، و((العلل)) لأحمد (ج ٣ ص ٣١٨).

الثانية: عبد السلام بن حفص، أبو حفص، وهو يغرب في الحديث، قال عنه أبو حاتم: ليس بمعروف، وقال عنه الذهبي: يأتي بغرائب.^(١)

وذكره البخاري في ((التاريخ)) (ج ٦ ص ٦٢)؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وقال الذهبي في ((ديوان الضعفاء)) (٢٥٢٦): (صدوق يُغرب!).

قلتُ: فهو يتفرد ويخالف في الحديث.

لذلك قال الذهبي في ((معجم الشيوخ)) (ج ٢ ص ٢١٢): (والحديث غريب

جداً!).

قلتُ: لا يُروى هذا الحديث عن أبي حفص الطائفي؛ إلا بهذا الإسناد، تفرّد به:

معاوية بن هشام.

ولم يعرف من رواية: خالد بن مخلد عن محمد بن جعفر بن أبي كثير قال: حدثني

أبو حازم عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((مَنْ صَامَ يَوْمَ عَرَفَةَ غُفِرَ لَهُ سَنَتَيْنِ مُتَتَابِعَتَيْنِ)).

أخرجه أبو يعلى في ((المسند))، كما في ((المقصد العلي)) للهيتمي (ج ٢

ص ٢٤٠) رقم (٥٣٦) بهذا الإسناد.^(٢)

وهذا من مناكير خالد بن مخلد القَطَوَانِي^(٣)، ولم يصح حديثه هذا.

(١) انظر: ((ميزان الاعتدال)) للذهبي (ج ٢ ص ٦١٥)، و((المغني في الضعفاء)) له (ج ٢ ص ٣٩٤)، و((تهذيب الكمال)) للمزي (ج ١٨ ص ٧٠).

(٢) قلتُ: وخفي هذا الإسناد على الشيخ الألباني في ((صحيح الترغيب والترهيب)) (ج ١ ص ٧٩٠)، كما يدل على تعليقه على المنذري، كذا قال، وفيه: ((أبو حفص الطائفي))؛ عندما قال: رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح، فإن الحديث روي من طريق آخر؛ رجاله رجال الصحيح! وهو خطأ لا يحتاج به.

(٣) انظر: ((الجرح والتعديل)) لابن أبي حاتم (ج ٣ ص ١٥٩٩)، و((تهذيب الكمال)) للمزي (ج ٨ ص ١٦٥)، و((الضعفاء الكبير)) للعقيلي (ج ٢ ص ٣٦٣).

قال الذهبي في ((ميزان الاعتدال)) (ج ٢ ص ٦١٥): خالد بن مخلد ذو مناكير

عدة!.

وقال الإمام أحمد في ((العلل)) (ج ١ ص ٢٣٦): (له أحاديث مناكير!).

قلت: فلم يُرو هذا المتن بهذا الإسناد^(١)، فتنبه.

فتبقى الغرابة، ويبقى التفرد في هذا المتن الذي ساقه الهيثمي في ((زوائد أبي

يعلى)) (ج ٢ ص ٢٤٠).

ولذلك ذكره ابن حجر في ((المطالب العالية)) (ج ٦ ص ١٦٩)؛ وعزاه إلى أبي

يعلى في ((المسند)) من طريق معاوية بن هشام عن أبي حفص الطائفي عن أبي حازم

عن سهل بن سعد رضي الله عنه به؛ ولم يذكر رواية: خالد بن مخلد هذه، مما يدل على خطأ سند

هذه الرواية!.

فانظر؛ كيف يسكتُ العطاوي عن هذا التحقيق كَلِّهِ ويطويه؛ زاعماً أنه: ((سند

حسن)) حيث حذف هذه العلل أولاً لكي لا تعرف ثم أشار على أن الحديث من قسم

الحسن! بذكره أن ابن معين وثق عبد السلام بن حفص، وهو صاحب مناكير هكذا

فعل العطاوي وهو ينطوي على تدليس وتلبيس!.

قال الشيخ الألباني رحمه الله في ((صحيح الترغيب والترهيب)) (ج ١

ص ٧١): (قد تبين لي بالتبع والاستقراء أنه كثيراً ما يكون في السند الذي قيل فيه:

(١) قلت: وأخطأ الدكتور سعد الشثري في تحقيقه ((المطالب العالية)) (ج ٦ ص ١٧٠) بعزو حديث: سهل بن سعد

رضي الله عنه في: ((صوم يوم عرفة)) إلى عبد بن حميد في ((مسنده)) (ج ١ ص ٤١٨) من طريق زيد بن الحباب ثنا سعيد بن

عبد الرحمن المخزومي قال: سمعت أبا حازم عن سهل بن سعد رضي الله عنه. فإن هذا الإسناد لمتن آخر وهو: (فيها ما لا عين

رأت، وأذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر)؛ وهو: عند عبد بن حميد في ((المسند)) (٤٦٢) فدخل عليه إسناد

على اسناد فليصحح.

((رجاله ثقات)) من هو مجهول العين أو العدالة، ليس بثقة إلا عند بعض المتساهلين في التوثيق كابن حبان والحاكم وغيرهما، ومن قيل فيه: ((رجاله رجال الصحيح))، أنه ممن لم يُحتجَّ به صاحب ((الصحيح))، وإنما روى له مقروناً بغيره، أو متابعه، أو تعليقا، وذلك يعني أنه لا يُحتجَّ به عند التفرد.

وإذا عرفت هذا، فمن الواضح أن هذا القول وذاك لا يعني دائماً أن الرجال ثقات، أو أنهم محتج بهم في ((الصحيح))، وبالتالي فلا يستلزم في الحالة المذكورة تحقق الشرط الأول، بله الشروط الأخرى). اهـ

فكيف يجزم العطاوي بحسنه مُقلِّداً؟! (١)

وأنت ترى أنه ليس بحسن وهذا قدح صريح بعدالة هذا العطاوي الذي يَعْرِفُ وَيُحَرِّفُ، وَيُدْلِسُ وَيُلْبِسُ!.

قلتُ: فلا نريد التطويل بنقده، والكشف عن خوافيه، وإنما ذكرتُ الذي ذكرته لأبَيِّنَ للردادي ما يقطع تعريته واغتراره، اللهم غفراً.

وقد ضعف هذا الحديث الطبري في ((تهذيب الآثار)) (ج ١ ص ٣٤٢

و٣٤٣)، فقال: (وأما ما روي عن عمر بن الخطاب، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الخبر الذي ذكرناه من حديث أبي قتادة عنه في: ((صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَيَوْمُ عَاشُورَاءَ))، فلا أعرف أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ رُوي عنه الوفاق له رواية ذلك عن رسول الله ﷺ من وجه يصح سنده، ولكن ذلك قد روي عن بعضهم بأسانيد فيها نظر عندنا).

(١) وللعلم أن هذا العطاوي ملاً ((مذكرته البالية)) بالغش، والتدليس، والتزوير، والتلبيس؛ لإثبات سنية: ((صوم يوم عرفة))!، وهيئات.

قلتُ: منها: حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

قلتُ: ونجد كثيراً ممن ينتسب إلى الحديث لا يُعنى بالأصول الصحاح، والأحاديث الصحيحة، ويُعنى بالأجزاء الغريبة، وبمثل: ((مسند)) البزار، و((معاجم)) الطبراني، و((أفراد)) الدارقطني، وغيرهما، وهي مجمع الغرائب، والمناكير، والشواذ.^(١)

قال الخطيب رحمه الله في ((الكفاية)) (ص ١٤١): (وأكثر طالبي الحديث في هذا الزمان^(٢) يغلب على إرادتهم كُتب الغريب دون المشهور!، وسماع المنكر دون المعروف!، والاشتغال بما وقع فيه السهو، والخطأ من روايات المجروحين!، والضعفاء!^(٣)، حتى لقد صار الصحيح عند أكثرهم محتجباً، والثابت مصدوقاً عنه مُطَرَّحاً، وذلك كله لعدم معرفتهم بأحوال الرواة ومحلهم، ونقصان علمهم بالتمييز، وزهدهم في تعلمه، وهذا خلاف ما كان عليه الأئمة من المحدثين، والأعلام من أسلافنا الماضين). اهـ

قلتُ: فإذا وجدت حديثاً في أحد ((المعاجم)) الثلاثة للطبراني مثلاً رجاله ثقات؛ فلا تتسرع بالحكم عليه بالصحة؛ لأنه لعل أن تجد فيه خلافاً ما: من إعلال، أو شذوذ، أو نكارة، أو انقطاع، أو عدم اشتهار بعضهم بالرواية عن بعض^(٤)، اللهم غفرأ.

(١) انظر: ((شرح العلل)) لابن رجب (ج ١ ص ٤٠٩).

(٢) رحم الله الخطيب؛ كيف لو أدرك زماننا!.

(٣) كأنه: يتكلم على العطاوي وأشكاله في هذا الزمان، والله المستعان.

(٤) وهذا حال أكثر طالبي الحديث في هذا الزمان، ومن آفات زماننا، والتي هي ملحوظة لكثير جداً، أن هناك من يزعم أنه من أهل الحديث بمجرد اشتغاله بالتخريج فحسب، بل ربما بالعزو!؟

وقصرت همتهم عن معالجة الأسانيد والمتون معاً، وتحرير المسائل في الأحكام.

بل ربما هناك من يعد نفسه منهم بمجرد حصوله على ((الماجستوراه))، أو ((الدكتوراه))، والله المستعان.

قال الإمام أحمد رحمه الله في ((العلل)) (ص ١٦٧ رواية: المروزي): (الحديث عن الضعفاء قد يُحتاج إليه في وقت^(١)، والمنكر أبداً منكر!). يعني: لا يحتاج به مطلقاً. قلتُ: فالمنكر لا يعتبر به، ولا يحتاج إليه في باب الاعتضاد، وشد الطرق؛ لعدم صلاحيته لذلك، ولا يستأنس به في مجال الاستدلال فافطن لهذا.

قال ابن عبد الهادي رحمه الله في ((الصارم المنكي)) (ص ٢٤٣): (والحاصل: أن ما سلكه المعترض من جميع الطرق في هذا الشأن، وتصحيح بعضها، واعتماده عليه، وجعل بعضها شاهداً لبعض، ومتابعاً له، هو مما تبين خطؤه فيه!). اهـ. قلتُ: فالعبرة ليست بكثرة الطرق، وتعددتها، ولكن العبرة بكونها محفوظة سالمة من العلل القادحة، والوهم والخطأ.

وعلى هذا فيتعين عند النظر في الطرق تمحيصها، والتدقيق فيها، والتأكد من سلامتها من النكارة، والعلل القادحة قبل الاعتداد بها في الشواهد، والمتابعات، والاستفادة منها في تقوية الأحاديث.

قال ابن عبد الهادي رحمه الله: (وكم من حديث كثرت طرقة، وهو حديث ضعيف، بل قد لا يزيد الحديث كثرة الطرق إلا ضعفاً!).^(٢) اهـ.

وقال ابن الهمام رحمه الله في ((التحريز)) (ص ٣١٨): (حديث الضعيف بالفسق لا يرتقى بتعدد الطرق إلى الحجة!). اهـ.

والحاصل: أن تقوية الحديث بالمتابعات، والشواهد لها ضوابط من أبرزها:

(١) يقصد الضعف الذي ينجبر به الحديث، وهو الضعف الخفيف، وليس بمنكر وهو الذي لا ينجبر به الحديث، وذلك بسبب خطأ الرواة فيه، فنتبه.

وانظر: ((نزهة النظر)) لابن حجر (ص ٩١ و ٩٢ و ٩٧ و ٩٩)، و((قاعدة جليلة)) لابن تيمية (ص ١٦٢).

(٢) انظر: ((نصب الراية)) للزيلعي (ج ١ ص ٥٩ و ٦٠).

التأكد من كونها محفوظة سالمة من الخطأ والوهم؛ إذ إن تعدد الطرق من رايٍ قد يكون بسبب اضطرابه، أو اضطراب من يروي عنه.

وقد تكون الطرق الكثيرة ترجع إلى طريق واحد، وما يظن أنه شاهد يكون خطأ من بعض الرواة.

قلتُ: والتساهل في هذا أدى إلى ضعف النقد في الباحثين^(١)، وحصل في أحكامهم على الأحاديث مخالفة للأئمة المتقدمين، وربما اعترضوا على الأئمة^(٢) في تضعيفهم لبعض الأحاديث، ونازعوهم بوجود شواهد، ومتابعات للحديث، وكأن الأئمة لم يطلعوا عليها، ولم تطرق أسماعهم.

وقد ينتقد الأئمة لبعض الأحاديث في باب من الأبواب، فتنهال عليهم الإيرادات، والاستدركات بوجود أحاديث صحيحة لها طرق متعددة، أو لها شواهد، كأن الأئمة لم يطلعوا عليها.

وكان الأجدر قبل الاستدراك النظر في الطرق والشواهد، وهل هي صالحة للاعتبار بها أم لها.

لا سيما وقد يكون الاعتماد في جمع الطرق، والشواهد على كتب، ومصنفات هي مجمع الغرائب، والمناكير والشواذ مثل: ((معاجم)) الطبراني، و((مسند)) البزار، و((سنن)) الدارقطني، وكتب ((الفوائد))، و((الأفراد))، و((الغرائب))^(٣).

(١) كالردادي!.

(٢) كما اعترض الردادي والعطاوي وغيرهما على الأئمة الذين ضعفوا حديث أبي قتادة رضي الله عنه في: ((صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ)) عند مسلم في ((صحيحه)) منهم: الإمام البخاري، والإمام ابن عدي، وغيرهما.

(٣) انظر: ((نصب الراية)) للزيلعي (ج ١ ص ٣٦٠)، و((شرح العلل)) لابن رجب (ج ١ ص ٤٠٩)، و((الكفاية في علم الرواية)) للخطيب (ص ١٤٢)، و((التحقيق)) لابن الجوزي (ج ١ ص ٢٣)، و((تدريب الراوي)) للسيوطي (ج ١ ص ٢٣٨)، و((الصارم المنكي)) لابن عبد الهادي (ص ٢٤٣)، و((الترغيب والترهيب)) للشيخ الألباني (ج ١ ص ٦).

قال الذهبي رحمه الله في ((السِّير)) (ج ٢ ص ٦٠١): (فما ظنك بالإكثار من رواية الغرائب والمناكير في زماننا، مع طول الأسانيد، وكثرة الوهم والغلط؟! بل فبالحري أن نزجر القوم عنه، فيا ليتهم يقتصرون على رواية الغريب والضعيف، بل يروون -والله- الموضوعات، والأباطيل، والمستحيل في الأصول، والفروع والملاحم والزهد؛ نسأل الله العافية فمن روى ذلك، مع علمه ببطلانه، وغرّ المؤمنين، فهذا ظالمٌ لنفسه، جانٍ على السنن والآثار، يُستتاب من ذلك، فإن أناب وأقصر، وإلا فهو فاسقٌ، كفى به إثماً أن يحدث بكل ما سمع، وإن هو لم يعلم فليتورّع، وليستعن بمن يُعينه على تنقية مروياته نسأل الله العافية، فلقد عمّ البلاء، وشملت الغفلة، ودخل الدّاخل على المحدّثين الذين يَرَكُنُ إليهم المسلمون). اهـ

(٩) وأما حديث عبدالله بن جرّاد:

فأخرجه أبوطاهر بن أبي الصقر في ((مشيخته)) (ص ٧٠ و ١٥١)، والشجري في ((الأمالي)) (ج ٢ ص ٧٥ و ٨٥) من طريق هاشم بن القاسم الحراني حدثنا يعلى بن الأشدق عن عمه عبدالله بن جرّاد قال: قال رسول الله ﷺ: ((من صام يوم عرفة مقيماً في أهله ليس مسافراً يعدل صيام سنتين، سنة قبلها وسنة بعدها)).

حديث منكر

قلتُ: وهذا إسناده تالف، وله ثلاث علل:

الأولى: يعلى بن الأشدق العقيلي أبو الهيثم الجزري الحراني، قال عنه أبو حاتم: ليس بشيء ضعيف الحديث، وقال البخاري: لا يكتب حديثه، وقال ابن عدي: روى عن عمه أحاديث كثيرة منكورة، وهو وعمه غير معروفين.^(١)

الثانية: عبد الله بن جراد العقيلي، قال عنه أبو حاتم: لا يعرف، وقال الذهبي: مجهول لا يصح حديثه، وقال أبو زرعة: لا يعرف، وقال ابن حبان: وليست صحبته عندي بصحيحة.^(٢)

الثانية: الإرسال؛ أي: إن هذا ليس مُسنداً، بل هو مرسل، لأن عبد الله بن جراد يروي عن النبي ﷺ، ولم يدركه.

قلت: فهذا الحديث مما افْتُعِلَ في صوم يوم عرفة، فلا يحتج به في الدين.

(١٠) وأما حديث عائشة رضي الله عنها.

فأخرجه أحمد في ((المسند)) (ج ١٧ ص ٤٧٧)، وابن حزم في ((المحلى)) (ج ٦ ص ٢٠٣) من طريق حماد بن سلمة قال: أخبرنا عطاء الخرساني أن عبد الرحمن بن أبي بكر دخل على عائشة يوم عرفة، وهي صائمة، والماء يرش عليها، فقال لها عبد الرحمن: أفطري فقالت: أفطر وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((إن صوم يوم عرفة يكفر العام الذي قبله)). ولم يذكر الذي بعده!^(٣)

حديث منكر

(١) انظر: ((الجرح والتعديل)) لابن أبي حاتم (ج ٩ ص ٣٠٣)، و((الكامل في ضعفاء الرجال)) لابن عدي (ج ٧ ص ٢٨٧)، و((التاريخ الأوسط)) للبخاري (ج ٢ ص ١٣٣)، و((الضعفاء والمتروكين)) لابن الجوزي (ج ٣ ص ٢٦٧).

(٢) انظر: ((الجرح والتعديل)) لابن أبي حاتم (ج ٥ ص ٢١)، و((الإصابة)) لابن حجر (ج ٤ ص ٣٩)، و((الثقات)) لابن حبان (ج ٣ ص ٢٤٤)، و((المغني في الضعفاء)) للذهبي (ج ١ ص ٣٣٤)، و((الكامل في ضعفاء الرجال)) لابن عدي (ج ٧ ص ٢٨٧).

(٣) فلا يصلح أن يكون شاهداً للحديث، فأخفى العطاوي ذلك كعادته في التلبيس والتدليس على القارئ فانتبه!

قلت: وهذا إسناد ضعيف منقطع غير محفوظ، ومثته منكر، فإن عطاء بن أبي مسلم الخرساني لم يسمع من عبد الرحمن بن أبي بكر، ولم يسمع من أحد من الصحابة، قال ابن حجر: (قليل له - يعني لابن معين: لقي أحداً من أصحاب النبي ﷺ؟، فقال: ما سمعت).^(١)

وقد لبس العطاوي على القرّاء هنا بقوله في ((الصفة)) (ص ١٥): (وهذا سنده رجاله ثقات؛ لكنه منقطع!)، مقلداً ابن حجر.

وأخرجه السهْمِيُّ في ((تاريخ جرجان)) (ص ١٤٢) من طريق أبي طلحة مُحَمَّد بن العوام السيرافي بالبصرة حدثنا عبد الله بن أسد حدثنا حاتم بن يونس الجرجاني حدثنا إسماعيل بن سعيد - وكان ثقة مأموناً فقيهاً عالماً رحمه الله - حدثنا يحيى بن الضريس عن سفيان عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن مُحَمَّد قَالَ دَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ فِي عَرَفَةِ عَلَى عَائِشَةَ وَهِيَ تَصُبُّ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهَا فَقَالَ لَهَا أَفْطِرِي فَقَالَتْ كَيْفَ أَفْطِرُ وَقَدْ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: ((صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ يُكَفِّرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ)).

حديث منكر

قلت: وهذا سنده تالف، فيه مُحَمَّد بن العوام السيرافي، وعبد الله بن أسد؛ لم أقف لهما على ترجمة، فهما من المجاهيل لا يحتج بهما في الحديث.

وأخرجه الطبراني في ((المعجم الأوسط)) (ج ٧ ص ٤٤)، والعقيلي في ((الضعفاء)) (ج ٢ ص ٥٠٦)، والبيهقي في ((شعب الإيمان)) (ج ٥ ص ٣١٦)، وفي ((فضائل الأوقات)) (ص ٣٦٠)، وابن حجر في ((الأُمالي المطلقة)) (ص ١٤٢) من طريق الوليد

(١) انظر: ((معرفة الرجال)) رواية: ابن حجر (ص ١٨٨)، و((المراسيل)) لابن أبي حاتم (ص ١٥٧)، و((تهذيب الكمال)) للمزي (ج ٢٠ ص ١٠٦)، و((تحفة التحصيل)) للعراقي (ص ٢٢٩).

بن مسلم، حدثنا سليمان بن موسى الكوفي، حدثنا دهم بن صالح، عن أبي إسحاق عن مسروق أنه دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ، يَوْمَ عَرَفَةَ، فَقَالَ: اسْقُونِي، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَا جَارِيَةَ (وفي رواية عند الطبراني: يا غلام)، اسْقِيهِ عَسَلًا، وَمَا أَنْتَ يَا مَسْرُوقٌ بِصَائِمٍ؟ قَالَ: لَا، إِنِّي أَتَخَوَّفُ أَنْ يَكُونَ يَوْمَ الْأَضْحَى، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: لَيْسَ كَذَلِكَ، يَوْمَ عَرَفَةَ يَوْمَ يَعْرِفُ الْإِمَامُ، وَيَوْمَ النَّحْرِ يَوْمَ يَنْحَرُ الْإِمَامُ، أَوْ مَا سَمِعْتَ يَا مَسْرُوقُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَعْدِلُهُ بِصِيَامِ أَلْفِ يَوْمٍ؟. يعني: يوم عرفة!.

حديث منكر

قلت: وهذا سنده أوهن من بيت العنكبوت، وفيه ثلاث علل:

الأولى: سليمان بن موسى الزهري أبو داود الكوفي خرساني الأصل، نزل الكوفة ثم دمشق، قال عنه العقيلي: عن دهم ولا يتابع على حديثه ولا يعرف إلا به، وقال ابن حجر: فيه لين، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال الذهبي: منكر الحديث، وضعفه أبو زرعة.^(١)

قلت: فحديثه منكر!، ولا يتابع عليه!.

الثانية: دهم بن صالح الكندي الكوفي، وهو ضعيف، قال عنه ابن معين: ضعيف، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن حجر: ضعيف.^(٢)
وبه أعله الهيثمي في ((مجمع الزوائد)) (ج ٣ ص ١٩٠)؛ بقوله: (ضعفه ابن معين وابن حبان).

(١) انظر: ((الضعفاء الكبير)) للعقيلي (ج ٢ ص ٥٠٦)، و((التقريب)) لابن حجر (ص ٤١٤)، و((تهذيب التهذيب)) له (ج ٤ ص ١٩٩)، و((تهذيب الكمال)) للمزي (ج ١٢ ص ٩٨)، و((ديوان الضعفاء)) للذهبي (١٧٨٤).
(٢) انظر: ((الضعفاء والمتروكين)) للنسائي (ص ٣٨)، و((المجروحين)) لابن حبان (ج ١ ص ٣٦١)، و((التقريب)) لابن حجر (ص ٣١٠)، و((الضعفاء والمتروكين)) لابن الجوزي (ج ١ ص ٢٧١).

وذكره علاء الدين الهندي في ((كنز العمال)) (ج ٥ ص ٦٧).

الثالثة: عننة عمرو بن عبد الله السبيعي أبو إسحاق، فإنه مدلس.^(١)

وقال الطبراني: لم يروه عن أبي إسحاق إلا دهم، ولا عن دهم إلا سليمان، تفرد

به الوليد.

وقال الشيخ الألباني رحمه الله في ((الضعيفة)) (ج ١١ ص ٣١٠): وهذا إسناد

ضعيف، ومتنه منكر، وهو مسلسل بالعلل!

وقال الشيخ الألباني في ((الضعيفة)) (ج ١١ ص ٣١٠): (حديث منكر!).

وذكره الهيثمي في ((مجمع البحرين)) (ج ٣ ص ١٤٣) بهذا الإسناد.

قلت: ولم يتنبه المنذري في ((الترغيب والترهيب)) (ج ٢ ص ١١٢) لهذه العلل

الواهية في حديث عائشة رضي الله عنها، فحسن الإسناد، فقال: (رواه الطبراني في ((الأوسط))

بإسناد حسن!).

فتعقبه الشيخ الألباني في ((الترغيب والترهيب)) (ج ١ ص ٣١٠)

بقوله: (كذا قال، وفيه ((سليمان بن داود^(٢) الكوفي))، قال الحافظ: ((فيه لين))، عن

((دهم بن صالح)) وهو ضعيف، وعزاه الجهالة لابن حبان في ((صحيحه))، وليس فيه،

ومن تمام جهلهم، وغفلتهم أنهم أعلوه أيضاً بـ((سليمان بن أحمد الواسطي))، وليس هو

في إسناد الطبراني (٦٨٠٢)، ولم يعزوه إليه لعجزهم وقلة بحثهم وبضاعتهم!).

(١) انظر: ((تعريف أهل التقديس)) لابن حجر (ص ١٤٦).

(٢) بل: سليمان بن موسى الكوفي، أبو دواد.

انظر: ((تهذيب التهذيب)) لابن حجر (ج ٤ ص ١٩٩).

وقال المنذري رحمه الله في ((الترغيب والترهيب)) (ج ٢ ص ١١٢): (رواه أحمد، ورواته ثقات محتج بهم في الصحيح، إلا أن عطاء الخراساني لم يسمع من عبد الرحمن بن أبي بكر^(١)).

وقال الهيثمي رحمه الله في ((مجمع الزوائد)) (ج ٣ ص ١٨٩): (رواه أحمد، وعطاء الخراساني لم يسمع من عائشة، بل قال ابن معين: لا أعلمه لقي أحداً من أصحاب النبي ﷺ).

وقال الشيخ الألباني رحمه الله في ((ضعيف الترغيب والترهيب)) (ج ١ ص ٣١٠): (ضعيف!).^(٢)

ومن هنا تعرف خيانة العطاوي بقوله في ((مذكرته البالية)) (ص ١٥): (وهذا سند رجاله ثقات!).

وهذا الحديث منكر لا يحتج به في الشواهد، بل ليس فيه ما يريده، وهو: ((كفارة سنتين!!)، بل بلفظ: ((سنة!!)، فافطن لهذا.

لذلك استغربه ابن حجر في ((الأماي المطلقة)) (ص ١٤٢) بقوله: (والمستغرب منه العدد المذكور!).

وقال ابن حجر في ((الأماي المطلقة)) (ص ١٤٢): (رواته موثقون؛ إلا أن في ((دَهِمَ بن صالح)) مقالاً). وهذا قصور لا يخفى، فإن ((دهلم بن صالح)) منكر الحديث، وفيه أيضاً: ((سليمان بن موسى)) وهو منكر الحديث، لا يحتج به، وليس هو من ((الثقات)) فتنبه.

(١) قلت: فأشار المنذري إلى ضعفه؛ بقوله: ((عطاء الخراساني لم يسمع من عبد الرحمن بن أبي بكر!!)، والعطاوي أخفى ذلك ليغتر بالقرءاء، والله المستعان.

(٢) والعطاوي يُحسنه!.

قال الشيخ الألباني في ((ضعيف الترغيب والترهيب)) (ج ١ ص ٣١٠):
(حديث ضعيف).

وأخرجه بحشل في ((تاريخ واسط)) (ص ٢٤٦)، وابن الجوزي في ((الموضوعات)) (ج ٢ ص ١٩٨)، وابن عدي في ((الكامل)) (ج ٦ ص ٢١٥٣) من طرق عن منصور بن مهاجر، قال حدثنا محمد بن عمر المحرم عن عطاء ابن أبي رباح عن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: ((صيام يوم عرفة سنتين سنة قبله وسنة بعده، وكذلك يوم عاشوراء)).

حديث منكر

قلت: وهذا سنده مُظلم وله علتان:

الأولى: منصور بن مهاجر الواسطي، وهو مجهول^(١)، ذكره ابن أبي حاتم في ((الجرح والتعديل)) (ج ٨ ص ١٧٩)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وقال ابن حجر في ((التقريب)) (ص ٩٧٣): (مستور).

الثانية: محمد بن عمر المُحَرَّم، وهو كذاب وإه، قال عنه ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: وأهي الحديث^(٢).

وقال ابن الجوزي في ((الموضوعات)) (ج ٢ ص ١٩٨): هذا حديث لا يصح، ومحمد بن المُحَرَّم كان أكذب الناس!

وبالجملة: فجميع طرق هذا الحديث لا تقوم بها حجة، وبعضها أشد ضعفاً من بعض^(٣)، والله المستعان.

(١) انظر: ((تهذيب التهذيب)) لابن حجر (ج ١٠ ص ٣١٥).

(٢) انظر: ((الضعفاء والمتروكين)) لابن الجوزي (ج ٣ ص ٩٦)، و((المغني في الضعفاء)) للذهبي (ج ٢ ص ٦٢٠).

(٣) ولخيانة العطاوي هذا؛ فبيّن ضعف بعض الإسناد، وسكت عن بعضها، وهي لا تعرف وغير محفوظة.

ومن هنا تعرف نكارة قول العطاوي في ((النصفة)) (ص ١٦): (فهذه شواهد صالحة للتقوية!).

فهذه الأحاديث في ((صوم يوم عرفة)) لا تعرف في الدين.
فجميع أحاديثكم ضعاف منكرة، وأبينها حديث: أبي قتادة رضي الله عنه في صحيح مسلم، ولا حجة فيه لضعفه، اللهم غفراً.

قلتُ: ونجد كثيراً ممن ينتسب إلى الحديث لا يُعنى بالأصول الصحاح، والأحاديث الصحيحة، ويُعنى بالأجزاء الغريبة، وبمثل: ((مسند)) البزار، و((معاجم)) الطبراني، و((أفراد)) الدارقطني، وغيرهما، وهي مجمع الغرائب، والمناكير، والشواذ.^(١)

قال الخطيب رحمه الله في ((الكفاية)) (ص ١٤١): (وأكثر طالبي الحديث في هذا الزمان^(٢) يغلب على إرادتهم كُتب الغريب دون المشهور!، وسماع المنكر دون المعروف!، والاشتغال بما وقع فيه السهو، والخطأ من روايات المجروحين!، والضعفاء!^(٣)، حتى لقد صار الصحيح عند أكثرهم مجتنباً، والثابت مصدوقاً عنه مُطَرَّحاً، وذلك كله لعدم معرفتهم بأحوال الرواة ومحلهم، ونقصان علمهم بالتمييز، وزهدهم في تعلمه، وهذا خلاف ما كان عليه الأئمة من المحدثين، والأعلام من أسلافنا الماضين). اهـ

(١) انظر: ((شرح العلل)) لابن رجب (ج ١ ص ٤٠٩).

(٢) رحم الله الخطيب؛ كيف لو أدرك زماننا!.

(٣) كأنه: يتكلم على العطاوي وأشكاله في هذا الزمان، والله المستعان.

قلتُ: فإذا وجدت حديثاً في أحد ((المعاجم)) الثلاثة للطبراني مثلاً رجاله ثقات؛ فلا تتسرع بالحكم عليه بالصحة؛ لأنه لعل أن تجد فيه خلافاً ما: من إعلال، أو شذوذ، أو نكارة، أو انقطاع، أو عدم اشتهار بعضهم بالرواية عن بعض^(١)، اللهم غفرًا.

قال الإمام أحمد رحمه الله في ((العلل)) (ص ١٦٧ رواية: المروزي): (الحديث عن الضعفاء قد يُحتاج إليه في وقت^(٢)، والمنكر أبداً منكر!). يعني: لا يحتج به مطلقاً.

قلتُ: فالمنكر لا يعتبر به، ولا يحتاج إليه في باب الاعتضاد، وشذ الطرق؛ لعدم صلاحيته لذلك، ولا يستأنس به في مجال الاستدلال فافطن لهذا.

قلتُ: ولذلك كله كان لابداً على الناس أن يتداركوا أنفسهم، ويسألوا عن هذه الأحاديث الضعيفة التي تروى في الكتب، والخطب، والمحاضرات، والدروس، ليتم الانتفاع التام من الأحاديث الصحيحة، ليسلموا من الأخذ بالأحاديث الضعيفة، وإشاعتها في المجتمع، والله المستعان.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في ((قاعدة جليلة)) (ص ١٦٢): (والمقصود أن هذه الأحاديث التي تُروى في ذلك من جنس أمثالها من الأحاديث الغريبة المنكرة بل الموضوعة، التي يرويها من يجمع في الفضائل والمناقب الغث والسمين، كما يوجد مثل ذلك فيما يصنف في فضائل الأوقات، وفضائل العبادات، وفضائل الأنبياء والصحابة،

(١) وهذا حال أكثر طالبي الحديث في هذا الزمان، ومن آفات زماننا، والتي هي ملحوظة لكثير جداً، أن هناك من يزعم أنه من أهل الحديث بمجرد اشتغاله بالتخريج فحسب، بل ربما بالعزو!؟

وقصرت همتهم عن معالجة الأسانيد والمتون معاً، وتحرير المسائل في الأحكام.

بل ربما هناك من يعد نفسه منهم بمجرد حصوله على ((الماجستوراه))، أو ((الدكتوراه))، والله المستعان.

(٢) يقصد الضعف الذي ينجبر به الحديث، وهو الضعف الخفيف، وليس بمنكر وهو الذي لا ينجبر به الحديث، وذلك بسبب خطأ الرواة فيه، فنتبه.

وانظر: ((نزهة النظر)) لابن حجر (ص ٩١ و ٩٢ و ٩٧ و ٩٩)، و((قاعدة جليلة)) لابن تيمية (ص ١٦٢).

وفضائل البقاع ونحو ذلك، فإن هذه الأبواب فيها أحاديث صحيحة، وأحاديث حسنة، وأحاديث ضعيفة وأحاديث كذب موضوعة، ولا يجوز أن يعتمد في الشريعة على الأحاديث الضعيفة التي ليست صحيحة ولا حسنة.

لكن أحمد بن حنبل، وغيره من العلماء جَوَّزُوا أن يروى في فضائل الأعمال ما لم يُعلم أنه ثابت إذا لم يعلم أنه كذب.

وذلك أن العمل إذا علم أنه مشروع بدليل شرعي، وروي في فضله حديث لا يعلم أنه كذب جاز أن يكون الثواب حقاً، ولم يقل أحد من الأئمة إنه يجوز أن يجعل الشيء واجباً أو مستحباً بحديث ضعيف، ومن قال هذا فقد خالف الإجماع! ... ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذي ليس بصحيح، ولا حسن فقد غلط عليه). اهـ

وقال الشيخ الألباني رحمه الله في ((صحيح الترغيب والترهيب)) (ج ١ ص ٥٤): (عاقبة التساهل برواية الأحاديث الضعيفة وكنتم ببيانها:

والحقيقة؛ أن تساهل العلماء برواية الأحاديث الضعيفة ساكتين عنها قد كان من أكبر الأسباب القوية التي حملت الناس على الابتداع في الدين؛ فإن كثيراً من العبادات، التي عليها كثير منهم اليوم إنما أصلها اعتمادهم على الأحاديث الواهية، بل والموضوعة). اهـ

وقال الشيخ الألباني رحمه الله في ((صحيح الجامع)) (ج ١ ص ٥٦): (وجملة القول: إننا ننصح إخواننا المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، أن يدعوا العمل بالأحاديث الضعيفة مطلقاً، وأن يوجهوا همهم إلى العمل بما ثبت منها عن النبي صلى الله عليه وسلم، ففيها ما يغني عن الضعيفة وفي ذلك منجاة من الوقوع في الكذب على رسول الله ﷺ، لأننا نعرف بالتجربة، أن الذين يخالفون في هذا قد وقعوا فيما

ذكرنا من الكذب؛ لأنهم يعلمون بكل ما هبّ ودبّ من الحديث، وقد أشار ﷺ إلى هذا بقول: ((كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع)).^(١)

وعليه أقول: كفى بالمرء ضلالاً أن يعمل بكل ما سمع!. اهـ

وعلى هذا فيتعين عند النظر في الطرق تمحيصها، والتدقيق فيها، والتأكد من سلامتها من النكارة، والعلل القادحة قبل الاعتداد بها في الشواهد، والمتابعات، والاستفادة منها في تقوية الأحاديث.

والحاصل: أن تقوية الحديث بالمتابعات، والشواهد لها ضوابط من أبرزها:

التأكد من كونها محفوظة سالمة من الخطأ والوهم؛ إذ إن تعدد الطرق من راوٍ قد يكون بسبب اضطرابه، أو اضطراب من يروي عنه.

وقد تكون الطرق الكثيرة ترجع إلى طريق واحد، وما يظن أنه شاهد يكون خطأ من بعض الرواة.

فأحاديث: ((صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ)) وإن كثرت رواها لكنها كلها واهية، وكم من حديث كثرت رواته، وتعددت طرقه، وهو **حديث منكر**، بل قد لا يزيد الحديث كثرة الطرق إلا ضعفاً!^(٢)

قلت: وكم من حديث له طرق كثيرة، وهو موضوع عند أئمة الحديث في باب من الأبواب، فلا يعتبر بكثرة الطرق وتعددتها، وإنما الاعتماد على ثبوتها وصحتها!^(٣)

(١) أخرجه مسلم في ((مقدمة صحيحه)) (ج ١ ص ١٠).

(٢) وانظر: ((نصب الراية)) للزيلعي (ج ١ ص ٥٩ و ٦٠).

(٣) وانظر: ((الصارم المنكي)) لابن عبد الهادي (ص ٢٤٣).

قال الذهبي رحمه الله في ((السِّير)) (ج ٢ ص ٦٠١): (فما ظنك بالإكثار من رواية الغرائب والمناكير في زماننا، مع طول الأسانيد، وكثرة الوهم والغلط؟! بل فبالحري أن نزجر القوم عنه، فيا ليتهم يقتصرون على رواية الغريب والضعيف، بل يروون -والله- الموضوعات، والأباطيل، والمستحيل في الأصول، والفروع والملاحم والزهد؛ نسأل الله العافية فمن روى ذلك، مع علمه ببطلانه، وغرّ المؤمنين، فهذا ظالمٌ لنفسه، جانٍ على السنن والآثار، يُستتاب من ذلك، فإن أناب وأقصر، وإلا فهو فاسقٌ، كفى به إثماً أن يحدث بكل ما سمع، وإن هو لم يعلم فليتورّع، وليستعِن بمن يُعينُه على تنقية مروياته نسأل الله العافية، فلقد عمّ البلاء، وشمّلت الغفلة، ودخل الدّاخل على المحدّثين الذين يَرَكُنُ إليهم المسلمون). اهـ

